جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر
الميدان:حقوق وعلوم سياسية
الشعبة: علوم سياسية
التخصص تنظيم سياسي وإداري

من إعداد الطالب:نصرالدين عشبي
بعنوان:

جدلية الفعل الحزبي والنضال الديمقراطي

في الجزائر

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2013/06/16
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذة / نعيمة ولد عامر- جامعة قاصدي مرباح ورقلة – رئيسا
الدكتورة / غنية شليغم - جامعة قاصدي مرباح ورقلة – مشرفا
الأستاذة / ليندة زموري- جامعة قاصدي مرباح ورقلة – مناقشا

السنة الجامعية 2013/2012

شكر وتقدير

قال الله تعالى

"...وإن تشكروا يرضه لكم..."الزمر الآية 09

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
إلى العلي القدير الذي وهبنا العقل وجعل الإنسان أحسن مخلوق
أتقدم بكاملي شكري وتقديري إلى الأستاذة المحترمة الدكتورة
شليغم غنية على قبولها الإشراف على هذا العمل وعلى كل ما بدلته
من جهد في سبيل انجازه
وأشكرها على حسن صبرها وتحملها وتقديمها النصح
كما أتوجه بشكري إلى كافة الأساتذة و الإداريين بقسم العلوم
السياسية

شكرا لكم جميعا

مقدمة

تعتبر الديمقراطية الغاية المنشودة لدى أغلب الشعوب والأمم وهي عملية تدريجية لا تتم اعتباطيا وإنما تتطلب وجود جملة من الآليات والمتغيرات للوصول لتحقيق الممارسة الديمقراطية وانتشارها بين مختلف شرائح المجتمع لهذا فإن مفهوم الديمقراطية في وقتنا الحالي أصبح يحض بأهمية واسعة شملت العديد من الدوائر الأكاديمية والممارستية والمنظمات المجتمعية وعلى رأسها الأحزاب السياسية التي تعتبر وجودها مطلبا أساسيا للتجسيد الديمقراطية كمفهوم وممارسة.

وتلعب الأحزاب السياسية في أي نظام سياسي دور مركزيا في عملية التطور الديمقراطي باعتبار ها أهم وأرقى التنظيمات الأخرى ,لأنها تتضمن أساسا تنظيما داخليا متطورا عنها ,فضلا عن احتوائها على علاقات سلطوية بين القيادات والمناضلين المشكلين لهذا التنظيم ,كما أنها أقرب المنظمات إلى سلطة السياسية في الدولة وهذا انطلاقا من اعتبرها تعمل للوصول إلى السلطة ,وبتالي فهي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سير وحرية النظام السياسي للدولة هذا بإضافة إلى كونها مساهما فعلا في إنجاح المسار الديمقراطي للدول من خلال الممارسات التي تنتهجها للتحقيق ذلك.

وتعد الجزائر من بين الدول النامية التي انطلقت في تبني التعددية الحزبية كأهم منطلق للتحقيق نظام ديمقراطي ويبرز ذلك من خلال ثلاث مستويات رئيسية حيث يتضمن المستوى الأول نمط علاقات هذه الأحزاب بالسلطة المركزية والمجتمع,ويتضمن الثاني العلاقات بين الأحزاب فيما بينها, أما المستوى الثالث فيشمل على العلاقات الداخلية لهذه التنظيمات.إن هذه المستويات تعبر عن مدى نجاح الديمقراطية في الدولة ,لهذا كان من الضروري فهمها ودراستها لمعرفة أهم العقبات والعوائق التي تقف في سبيل تنمية وتقوية الفعل الحزبي ومسار النضال من أجل الديمقراطية في الجزائر.

1- أهمية الدراسة

تكتسي دراسة الفعل الحزبي والنضال الديمقراطي في الجزائر أهمية كبيرة ذلك أن فهم بعض ملامح الأزمة التي تعاني منها الأحزاب السياسية الجزائرية وتأثير ذلك على المشهد السياسي العام وهذا انطلاقا من أهم التجارب التي شهدتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.يجعل من هذه الدراسة تقوم على إبراز مدى أهمية أن يكون هناك فعل حزبي قوي يساهم في تحقيق الديمقراطية ويجعل الأحزاب السياسية تقوم بوظائفها الحقيقة بعيدا عن كل ما يمكن أن يؤدي إلى وقوع مشاكل أو انشقاقات داخلها قد تؤثر على الحياة السياسية بصفة عامة.

إن أهمية هذه الدراسة كذلك تبرز من خلال محاولة عند محاولة الوقوف عند أوجه الخلل والقصور في الفعل الحزبي وهذا بالرجوع إلى العوائق التي تعترض ذلك.

2- أهداف الدراسة: يمكن أبراز أهداف الدراسة من خلال النقاط التالية:

- شملت الدراسة على تأصيل نظري لبعض المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة من أجل فهم بعض المصطلحات كفعل الحزبي هذا الأخير الذي يعد من المفاهيم التي تحتاج إلى شرح وتوضيح أكثر ليس فقط على المستوى النظري بل حتى على مستوى الممارسة والتطبيق.

- لقد سعت هذه الدراسة من اجل الوصول إلى الوقوف على تطور الظاهر ة الحزبية في الجزائر ليس فقط لمعرفة وجود نشاط الحزبي من عدمه وفي مراحل مختلفة من تاريخ الجزائر بل الهدف كان التعرض للممارسة الحزبية التي ميزت كل مراحله من هذه المراحل.
- كانت الدراسة تهدف من خلال تركيزها على مراحل معينة من مراحل تطور الظاهرة الحزبية في الجزائر إلى دراسة وتحليل أهم أوجه القوة أو قصور هذه الأخيرة خاصة من حيث الممارسة والعلاقة بينها وبين النظام السياسي.
- حاولت الدراسة معرفة أسباب خلال الفعل الحزبي وتحليل العوائق المختلفة التي تحول دون تنميته وتقويته وكان الهدف من وراء ذلك الوقوف على الظواهر السلبية التي طغت على الساحة السياسية ومعرفة أسبابها الحقيقية.

3- أسباب اختيار الموضوع

إن اختيار موضوع جدلية الفعل الحزبي والنضال الديمقراطي في الجزائر ,يعود إلى جملة من المبررات الذاتية والموضوعية التي تدفع بإتجاه محاولة البحث والتقصي في هذا الموضوع,والكشف عن بعض الحقائق الجديرة بالدراسة ويمكن إبراز هذه الدوافع فيما يلي:

أ – المبررات الذاتية:

- رغبة الباحث في توظيف رصيده المعرفي الذي اكتسبه من خلال تخصصه في التنظيم السياسي والإداري.
- الميول الشخصي للباحث حول هاته المواضيع والمعارف السابقة التي تم اكتسابها من خلال الدراسة والمطالعة.
- الرغبة الشخصية في اكتشاف الأسباب الحقيقة التي تقف وراء الأزمات الحزبية وتراجع مسار النضال الديمقراطي في بلادنا.

ب –**المبررات الموضوعية:**

- التحولات السياسية التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة خاصة مع الإصلاحات السياسية التي إعلان عنها النظام السياسي سنة 2011, والتي كانت الأحزاب السياسية تحتل الصدارة فيها خاصة مع القانون العضوي للأحزاب السياسية وقانون الانتخابات.
- رغم ماشهدته الجزائر من انفتاح نحو الديمقراطية وتبني التعددية الحزبية إلا أن الممارسة الحزبية لم ترقى إلى المستوى الذي يجب أن تكون عليه,هذا مادفعنا إلى الاستعراض أهم محطات مسار هذه التجربة ومحاولة الوقوف وإبراز عوامل عدم نضج الأحزاب السياسية وأثر ذلك.
- إن هذا الموضوع يعتبر من المواضيع ذات الأهمية العلمية,خاصة وأنه يعتبر حديث الساعة لما تشهده الساحة السياسية والمشهد الحزبي من تجاوزات تحتاج إلى دراسة علمية متخصصة.

4 – إشكالية الدراسة

عرفت الجزائر خلال السنوات الأولى لتبنيها التعددية الحزبية بروز العديد من الأحزاب السياسية إلا أنه ونتيجة للأزمة التي مرت بها الجزائر شهدت الساحة السياسية تقلص عددها وبقي الوضع على هذا الحال رغم تحسن الأوضاع الأمنية و الاقتصادية إلى غاية الإعلان عن جملة من الإصلاحات السياسية والتي ساهمت في ظهور عدد كبير من الأحزاب السياسية لكن الإشكال الذي بقي مطروحا دائما وتزداد حدته هو عدم فاعلية هذه الأحزاب ومحدودية أدائها وهو ماجعل الفعل الحزبي في الجزائر يهيمن عنه منطق التشرذم والنزوع للتفكك ولانشقاق الأمر الذي أثر على مسار الديمقراطية في الجزائر,ومن تم تأتي إشكالية بحثنا كما يأتي :

كيف يمكن للفعل الحزبي أن يكرس نضالا ديمقراطيا حقيقيا في الجزائر باعتبار أن هناك جدلية بين الفعل الحزبي والنضال الديمقراطي؟.

5– فرضيات الدراسة: من خلال الإشكالية المطروحة يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- وجود الظاهر الحزبية غير مرتبط بإقرار التعددية في الجزائر.
- ارساء النضال الديمقراطي في الجزائر يؤدي إلى تنمية الفعل الحزبي وتقويته.
- كلما زادت حدة الأزمات الحزبية أثر ذلك على مسار النضال الديمقراطي في الجزائر.

6– خطة البحث

من أجل دراستنا لموضوع جدلية الفعل الحزبي والنضال الديمقراطي في الجزائر بدأنا بفصل تمهيدي وهو عبارة عن إطار نظري لدراستنا حاولنا من خلاله الوصول إلى تحديد مفهوم الفعل الحزبي والنضال الديمقراطي. وقمنا تقسيم خطة البحث إلى فصلين , الأول تحت عنوان نشأة وتطور الظاهرة الحزبية قي الجزائر,وقد اشتمل هذا الفصل على مبحثين الأول يدرس تطور الظاهرة الحزبية أثناء الفترة الاستعمارية ,أما المبحث الثاني يدوس الظاهرة الحزبية وتطورها أثناء الاستقلال ويحتوى المبحث الثاني على مطلبين الأول حاولنا من خلاله التعرض بصفة مختصرة إلى الظروف التي أدت إلى تبني الأحادية الحزبية وانعكاساتها بعد الاستقلال على الحياة السياسية .أما المطلب الثاني حاولنا فيه إبراز كيف أن السياسات المنتهجة من طرف النظام السياسي خلال تلك المرحلة أدت إلى العودة إلى النشاط الحزبي لكن بصفة سرية وقد عارض النظام القائم.

أما الفصل الثاني جاء أثناء فترة الانفتاح الديمقراطي في الجزائر وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين, المبحث الأول يهتم بالتجربة الديمقراطية في الجزائر وانعكاساتها على الحياة الحزبية.وقد تعرضنا في هذا المبحث للمسار الديمقراطية و أهم ماميز العمل الحزبي و الممارسات الحزبية خلال هاته المرحلة, أما المبحث الثاني جاء بعنوان اثر الممارسة الحزبية على النضال الديمقراطي وقد حاولنا من خلاله في ثلاث مطالب الوقوف بالشرح والتحليل عند أهم العوائق إلى عوائق قانونية وسياسية ,عوائق اجتماعية واقتصادية,عوائق ثقافية.

7- المقاربات المنهجية

– المنهج الوصفي: وهذا لكون هذا المنهج يهتم بدراسة الأوضاع الراهنة من حيث خصائصها وأشكالها وعلاقتها,والعوامل المؤثرة فيها كما أنه يقوم في الكثير من الأحيان بوصف الظواهر محل الدراسة,وقد ساعدنا هذا المنهج في الوقوف على الظاهرة الحزبية خلال تجربة الانفتاح الديمقراطي ومن خلال الممارسات الانتخابية المختلفة.

– منهج دراسة الحالة:يقوم هذا المنهج على دراسة وحدة أو ظاهرة معينة خلال مرحلة معينة أو عبر عدة مراحل وهذا قصد الإحاطة بها ومعرفة مسبباتها,وقد فمنا من خلاله في دراستنا هذه بتتبع مسار الظاهرة الحزبية من حيث النشأة والتطور والوقوف عند بعض الظواهر التي تميز الممارسة الحزبية.

– المنهج المقارن: جاء اعتمدنا عليه كمنهج ثانوي قصد معرفة ولماذا تحدث الظواهر , من خلال مقارنتها مع بعضها البعض وإبراز أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بغرض الوصول إلى العوامل المسببة لظاهرة معينة,وقد ساعدنا هذا المنهج من خلال المقارنة بين الممارسة الحزبية في مرحلة تاريخية معينة وأحيانا مراحل أخرى والوقوف عند أهم مميزات كل مرحلة من أجل الفهم الدقيق لأنماط الممارسات الحزبية في الجزائر عبر فترات تاريخية معينة ومختلفة.

8 – أدبيات الدراسة

يعد موضوع دراسة جدلية الفعل الحزبي والنضال الديمقراطي في الجزائر من المواضيع الجديدة التي مازالت تعاني من شح في الدراسات التي تهتم بهذا الموضوع وحتى إن وجدت دراسات اهتمت بالأحزاب السياسية أو الظاهرة الحزبية وربطها بالديمقراطية إلا أنها في الكثير من الأحيان أغفلت هذا الجانب المهم من الدراسة وهو كيفية مساهمة الفعل الحزبي في تكريس النضال الديمقراطي الحقيقي في الجزائر.

إن الدراسات الموجودة منها دراسة قام بها الباحث "جمال بن عميرة" بعنوان **"إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية"** وبالرغم من تعرضها لبعض الممارسات الحزبية إلا أنها اهتمت بالجانب الداخلي للحزب وأغفلت تأثير هذا على الحياة السياسية و العملية الديمقراطية خارج الأحزاب.وهناك دراسة أخرى أجراها الباحث "خالد توازي" بعنوان **"الظاهرة الحزبية في الجزائر"** تعرض فيها إلى مراحل مهمة من نشأة وتطور الظاهرة الحزبية في الجزائر, وقام بتحليل وتفسير بعض ما تعرضت له العمل الحزبي من قصور في العديد من المراحل التي شهدها التجربة الحزبية,إلا أنه أغفل العديد من الجوانب التي يطرحها وجود خلل في الفعل الحزبي ونتائج ذلك, وتعتبر الدراستين السابقتين عبارة عن رسائل جامعية غير منشورة بالإضافة الرسائل إلى رسائل أخرى تطرح الموضوع بشكل جزئي.

أما في مايخص الكتب فإنها نادرة وان وجدت فإنها تتعرض لفترة الأحادية الحزبية مثل الدراسة التي قدمها الأستاذ "عامر رخيلة"حول **"التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني من 1962الى1980"**, ودراسة أخرى للأستاذ "ناجي عبد النور" حول **"تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي–دراسة تطبيقية في الجزائر–** " وكلاهما لم تتعرض للفعل الحزبي .

9- صعوبات الدراسة: هناك جملة من الصعوبات واجهتنا في دراسة هذا الموضوع من بينها مايلي:

- نقص المراجع المتعلقة بموضوع الفعل الحزبي والنضال الديمقراطي في الجزائر
- صعوبة إجراء هذه الدراسة ميدانيا وهذا راجع لإحجام العديد من الأحزاب عن تقديم بعض المعلومات لأنها تعتبرها شؤون داخلية وسرية.
- عدم القدرة على فهم سلوكيات بعض الأحزاب والمناضلين وحالة الصدمة التي تواجه الباحث خلال الدراسة جراء ما وصلت إليه الأحزاب من ممارسات وسلوكيات غير أخلاقية.
- بروز بعض الظواهر والأحداث على الساحة السياسية لها علاقة بالموضوع لكن ماتزال تحتاج للفهم وصعوبة الحكم عليها وهذا مازاد من صعوبة الدراسة.

فصل تمهيدي:

الإطار المفاهيمي للفعل الحزبي والنضال الديمقراطي

فصل تمهيدي: الإطار المفاهيمي للفعل الحزبي و النضال الديمقراطي

إن الوصول لفهم و تحديد ملامح العلاقة التي تربط بين كل من مفهومي الفعل الحزبي و النضال الديمقراطي تقتضي منا التعرض أولا لتحديد المفهومين الأساسيين في دراستنا.

أولا- مفهوم الفعل الحزبي:

حتى نتوصل إلى تصور واضح لمفهوم الفعل الحزبي لا بد أن نقف عند تحديد مفهوم الفعل (**action**) "**الفعل يقصد به الحركة النشيطة و الفعالة للجماهير لتحقيق هدف أو عدة أهداف معينة**"[1]

لقد ارتبط مفهوم الفعل أساسا بعلم الاجتماع و بما أن هنا علاقة وثيقة بين هذا الأخير علم السياسة بإعتبارهما من العلوم الاجتماعية فإن مفهوم الفعل الاجتماعي الذي يعتبر إحدى المواضيع الأساسية لعلم الاجتماع يقترب و يتشابه كثيرا مع المفاهيم السياسية كمفهوم الفعل السياسي و مفهوم الفعل الحزبي.

فالفعل الاجتماعي يعرفه" ماكس فيبر" بأنه " **صورة للسلوك الإنساني الذي يشتمل على الاتجاه الداخلي و الخارجي الذي يكون معبرا عنه بواسطة الفعل أو الأحجام عن الفعل و يكون الفعل عندما يخصص الفرد معنى ذاتيا معينا لسلوكه و الفعل يصبح اجتماعيا عندما يرتبط المعني الذاتي المعطى لهذا الفعل بواسطة الفرد بسلوك الأفراد الآخرين و يكون موجها نحو سلوكهم**"[2]

لقد ظهر مفهوم الفعل السياسي بداية في إطار علم الاجتماع على يد العالم "تالكوت بارسونز" و في نطاق العلوم السياسية تم تعريف الفعل السياسي على انه " **مجموعة الأعمال التي يقوم بها أحد أطراف العلاقة السياسية(الدولة, المواطنون, القوى السياسية الوسيطة بينهما) و التي تتم صياغتها في إطار قيمي و عقيدي معين بحيث تعكس مصالح الجبهة المشكلة للفعل, و تؤدي إلى حدوث تأثير في الأطراف الأخرى ينجم عنه رد فعل ذي خصائص معينة**"[3]

فالتعريف قام على تحديد نوع الفعل و تحديد أطراف العلاقة السياسية و التي كان من بينها القوى السياسية الوسيطة و هي الأحزاب السياسية , هاته الأطراف تقوم بالتفاعل مع الفعل و تحديد الإطار القيمي أي العقيدة السياسية التي يتم مراعاة قواعدها و مبادئها عند صياغة الفعل, و كذلك تحديد الجهة المشكلة للفعل أي المصدر المسؤول الذي يقوم بتحديد ما يجب أن يقوم به الفاعل من أفعال , فقد يكون الفاعل نفسه و قد يكون طرف آخر تتوافق أو تتعارض مصالحه و مصالح الفعل, ثم تحديد بداية قيام الجهة المشكلة للفعل بتشكيل الفعل عن طريق السعي إلى إكسابه للقائم من منطق توافر مجموعة من المهارات و المطالب التي يحتاجها لتنفيذه الفعل, بحيث يمكن ترجمة التوجهات التي تم تصورها إلى سلوك فعلي يتمثل في القيام بالفعل نفسه و تقمصه, ثم بيان ردود الأفعال التي تصدر عن الجهة المستقبلة للفعل, سواء كانت هذه الردود معاكسة لما يريده الفاعل أو مواتية لما يريده.

---

[1]- أحمد بنيني, **الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر**, (أطروحة دكتوراه , كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة الحاج لخضر باتنة , 2005-2006) , ص12.

[2]- الموسوعة الحرة ويكيبيديا, على الرابط : www. Wikipedia .com

[3]- بشير سعيد محمد أبو القرايا," **الدور السياسي للمسجد**".(رسالة ماجستير , كلية الاقتصاد و العلوم السياسية , جامعة القاهرة 1994) . ص 51.

من خلال ما سبق التعرض إليه يمكن تعريف الفعل الحزبي بأنه " مجموعة الجهود و النشاطات التي تقوم بها جماعة من الجماعات السياسية للدفاع عن مصالحها و ترسيخ وجودها في المجتمع الذي توجد فيه و هذا انطلاقا من المبادئ و القيم السياسية التي تقوم عليها , و يؤدي احترام هذه المبادئ و القيم إلى إضفاء الشرعية على كل سلوك سياسي داخل هـ الجماعة, مع مراعاة أن لكل دور يقوم به الفرد في الجماعة مجموعة من الحدود التي إذا انتهكت فمن المحتمل أن تؤدي إلى تغير داخل هذه الجماعة السياسية أو إلى إبعاد هذا الفرد و تعمل الثقافة السياسية من اجل تنظيم نشاط الأفراد القائمين بأدوار معينة في الجماعة . و ذلك بتأثير على أنماط الأفكار و السلوك.

و هنا يأتي التأكيد على عدد من الاعتبارات الأساسية المهمة و المتعلق بالفعل الحزبي حيث انه و من الضروري وجود تماسك داخل أي جماعة او حزب سياسي من أجل القيام بدورها في الحياة السياسية على أكمل وجه و ضمان تحقيق الاستقرار السياسي , كما أن الأفراد داخل الجماعة أو الحزب يجب أن يكونوا على دراية تامة بالأدوار المنوطة بهم مع مراعاة عدم تعرضها مع قيم و معتقدات الجماعة السياسية أو الحزب السياسي أو تفادي التضارب في الآراء و الانقسام.

ثانيا- مفهوم النضال الديمقراطي :

يعرف النضال الديمقراطي بأنه أسلوب الكفاح الذي يعبر عن توجه سياسي أو فكري, و بهذا فان مصطلح النضال يدل غالبا على ذلك الأسلوب الذي يأخذ الطابع السلمي عكس الأساليب الأخرى التي قد تتخذ من العنف طريقا لتحقيق هدف أو توجه معين.

إن الوصول لتحقيق الديمقراطية على أرض الواقع يتطلب وجود طرف يسعى من أجل الوصول إليها و هذا من خلال انتهاج أسلوب النضال الذي يجب أن يكون هو الأخرى ديمقراطيا.

فالديمقراطية لا يمكن أن تبقى مجرد فكرة في الأذهان إنما هي في الواقع ممارسة و سلوك سياسي لا يرتبط بالعلاقة بين الحاكم و المحكومين فحسب, بل يشمل كل سلوك المجتمع و الأفراد في شكل تنظيمي يمع عددا منهم[1].

إن الديمقراطية ليست مجرد لفظ يمكن اكتسابه أو صفة أنما هي مقرونة بالممارسة و اكتساب صفة الديمقراطية يتطلب عملية تطبيقها و يتطلب الاستقرار و الاستمرار بالعمل الديمقراطي و وجود قناعات لدى مختلف التيارات و القوى الفاعلة إلى جانب إيمان الأفراد بإمكانية تطبيق الديمقراطية و ممارستها بشكل دائم, إيمانا بأهمية ذلك[2]

قد تصطدم محاولات تطبيق الديمقراطية في الغالب بقوانين يضعها النظام غير الديمقراطي و يسعى للحفاظ عليها و هذا ضمانا لبقائه لهذا لابد من رفض هذه القوانين و عدم تنفيذها,و العمل على مقاومتها م ن خلال النضال الديمقراطي الذي تبرز صوره من خلال القيام بالتظاهرات السلمية و تكوين تنظيمات سياسية سرا و علانية حسب الظروف و هذا م ن اجل توصيل الآراء و الأفكار بكل حرية للشعب.

إن الأحزاب السياسية و كافة قوى المعارضة هي المدعوة أكثر من غيرها من أجل تنظيم النضال الديمقراطي للشعب و العمل على توعية الشعب بضرورة تبني الديمقراطية فكرا و ممارسة و ابتعاد عن دعم النظام غير الديمقراطي و هو الأمر الذي يؤدي إلى عزل هذا النظام و ضعفه و بالتالي رضوخه لمطالب الشعب بضرورة تبني النظام الديمقراطي[3]

---

[1]- إسماعيل صبري عبد الله, **الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية و فيما بينها**. في : (سعد الدين إبراهيم (و آخرون) أزمة الديمقراطية في الوطن العربي . بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية , ط 2 , 1987) ص468 .

[2]- جمال الدين بن عميرة, " **إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة**". (رسالة ماجستير,تنظيمات سياسية وإدارية, كلية العلوم السياسية و الإعلام , جامعة يوسف بن خدة الجزائر 2005-2006) , ص25.

[3] - ظاهر خيضر, **دعوة إلى تصحيح المفاهيم , المناضل الحزبي ليس مناضل وطني**, على الموقع: sotalivaq. www بتاريخ2012/10/01.

يعتبر النضال الديمقراطي مهمة كبيرة تتطلب الصبر و التحمل و بذل الجهود الحثيثة و الشجاعة و الإخلاص و هنا يجب أن نبين انه ليس بالضرورة أن يكون كل منخرط داخل حزب يسعى لتحقيق أهداف معينة يعد مناضلا من أجل الديمقراطية كما انه لا يمكن اعتبار من تعرض للسجن و التعذيب بسبب نشاطه الحزبي و مطالبه بضرورة اكتسب صفة النضال الديمقراطي له و للحزب الذي يناضل معه ذلك انه هناك العديد من يرفع شعار الديمقراطية لكنه لا يؤمن بها وبتطبيقها على ارض الواقع إنما يتخذ في الغالب هذا المطلب من أجل تحقيق خدمة أو أهداف طائفية أو حزبية ضيقة.

في الأخير يمكن القول أن النضال الديمقراطي يعني ذلك الأسلوب الذي يتميز بطابع السلمي و الذي يعتمد عليه تنظيم سياسي معين أو قوى سياسية معارضة الهدف منه الكفاح من أجل الوصول لتحقيق مبدأ الديمقراطية داخل كيان سياسي معين أو خارجه و يعتمد في الوصول إلى هذا الهدف على مجموعة من الوسائل السلمية كتظاهرات , إنشاء تنظيمات سياسية سرية أو إعلانية والتوعية و التثقيف السياسي للشعب عبر مختلف الوسائل كالصحف و وسائل الإعلام الأخرى.

الفصل الأول:

نشأة وتطور الظاهرة الحزبية في الجزائر

الفصل الأول: نشأة و تطور الظاهرة الحزبية في الجزائر

إن أفضل وسيلة لدراسة وفهم الحاضر هي العودة إلى الماضي. فمن الماضي وما به من آلام من والحاضر وما به من تجارب وأحداث و المستقبل وما نستهدفه من آمال نرسم سياستنا وعقيدتنا الوطنية. فإذا كان الاستعمار الفرنسي قد سيطر على الجزائر لفطرة طويلة فان إصرار الشعب الجزائري على مقاومة الوجود الاستعماري الفرنسي قد ترك مادة غنية للدراسة والبحث.

فلم يكن الغزو الفرنسي للجزائر بالأمر السهل , فقد وجهت الحملة الاستعمارية بمقاومة شعبية عنيفة وعندما أيقن الشعب الجزائري بعدم جدوى المقاومة المسلحة اتخذ نمط آخر من المقاومة تجلى في النضال السياسي .وظهر ذلك من خلال بروز عدة تيارات سياسية نادت بإصلاح الأوضاع ولم تتعدى دعواتها هذا الجانب , إلا أن نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينات شهدت تحولا هاما, فبرزت تيارات أكثر راديكالية من الأولى وأصبحت تنادي بالاستقلال إلى أن تم لها تحقيق ذلك في فترات متفاوتة.

لكن بعد الاستقلال تبنت الجزائر مبدأ الأحادية الحزبية إلا أن هذا لم يمنع ظهور معارضة سياسية حزبية قامت بانتقاد النظام الحاكم.

نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ولعل أهمها أحداث أكتوبر 1988 أدت الى تبني النظام السياسي مجموعة من الإصلاحات السياسية التي تم بموجبها التخلي عن مبدأ الأحادية الحزبية وتبني مبدأ التعددية الحزبية وبالتالي السماح بتأسيس الأحزاب السياسية بصفة قانونية . وعليه سوف نحاول في هذا الفصل التعرض لنشأة و تطور الظاهرة الحزبية في الجزائر من خلال دراسة مرحلتين مرت بهما وهي : المرحلة الاستعمارية, مرحلة الأحادية الحزبية , مع محاولة إبراز تنامي المعارضة الحزبية السرية.

المبحث الأول: الظاهرة الحزبية أثناء الفترة الاستعمارية

إن الحديث عن نشأة الظاهرة الحزبية في الجزائر يؤدي بنا إلى العودة إلى فترة حاسمة من تاريخ الجزائر , و المتمثلة في الفترة الاستعمارية, التي لم تخلو من النشاط السياسي و مقاومة الاحتلال بشتى الوسائل.

فمنذ أن دخل الاستعمار الفرنسي سنة 1830,استعمل الشعب الجزائري كل الطرق لقد شهدت الجزائر توازنا بين المقاومة المسلحة والمعارضة السياسية,حيث تزعم "حمدان خوجة"حركة سياسية ضد الاستعمار مثلت فيها النخبة السياسية الحضرية وتعتبر هذه الحركة أولى الحركات السياسية في الجزائر,والتي عرفت "بلجنة المغاربة",حيث رفعت شعار القومية وأفكار تنويرية .وقد بدأت معارضتها سرا,لكن بعد خرق الفرنسيين للاتفاق الذي أمضي مع "الداي حسين" والذي يقضي بعدم الاعتداء على مقدسات الجزائريين أعلنت اللجنة معارضتها المفتوحة للاحتلال[1],ثم بدأت المقاومة المسلحة أما يعرف بالمقاومة الشعبية .

لقد خاض الشعب الجزائري سلسة طويلة من الحروب لمقاومة الغزو الفرنسي تحت الزعامة الدينية أحيانا كما حدث في عهد الأمير عبد القادر أو بدافع المحافظة على تراث القبيلة أحيانا- ثورة بوعمامة , الطوارق- و خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى لم تخلو الجزائر من بعض دعاة الإصلاح الذين يمكن وصفهم بأنهم أنصار نهضة للإصلاح الاجتماعي و السياسي دون أن تصل دعوتهم إلى مستوى الحركة الوطنية المنظمة القائمة على الوعي السياسي[2].

إن فشل المقا ومة الشعبية المسلحة ضد الاستعمار الفرنسي نتيجة عدم تكافؤ ميزان القوى أدى إلى ضرورة اللجوء إلى النضال السياسي .وقد ظهرت بوارد التعدد الحزبي في الجزائر مع ميلاد الحركة الوطنية السياسية الحديثة في بداية القرن العشرين . وتطورت ضمن تطوراتها وذلك ببروز العديد من التيارات السياسية التي نشطت غداة ثورة نوفمبر التحريرية سنة 1954[3].ويمكن التعرض إلى هذه التيارات باختلاف مشاربها الفكرية والعقائدية كالأتي:

- **كتلة المحافظين** : تتشكل من المثقفين التقليديين أو العلماء , وبعض الإقطاعيين و المرابطين إلا انه لم يكن لديهم برنامجا محددا أو واضحا [4]. تكونت سنة 1900 و كان مكونوها يؤمنون بالقومية الإسلامية و العداء لفكرة التجنس و للخدمة العسكرية تحت العلم الفرنسي و للتجنيد على الطريقة الغربية [5]. عدم وجود برنامج محدد و واضح لكتلة المحافظين لم يمنع عدد من الجزائريين من خوض المجال السياسي و

---

[1]- أبوالقاسم سعد الله,**الحركة الوطنية الجزائرية:1900.1930**.الجزء الثاني,الجزائر :الشركة الوطنية للنشر والتوزيع,ط3,ص27.

[2]- صلاح العقاد, **المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر:الجزائر و تونس و المغرب الأقصى**. مصر: مكتبة الانجلو مصرية1993,ص287.

[3]- عمر صدوق , **آراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة** . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية .1995.ص64.

[4]- أبو القاسم سعد الله , نفس المرجع,ص27.

[5]- ياسين ربوح, الأحزاب السياسية في الجزائر . الجزائر: دار بلقيس للنشر, 2010,ص54.

ساعدهم على ذلك نشوء الصحافة في الجزائر و ظهور شخصيات متأثرة بتجارب الحرب العالمية الأولى و أثرت بالتالي في الحركات السياسية في الجزائر[1].

- **حركة النخبة** : وقد تزعمها الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر الذي كان ضابطا في الجيش الفرنسي [2]. واستطاع أن يبرز في الميدان السياسي ابتداء من سنة 1919 كلسان حال حركة الشبان الجزائرية [3].قام الأمير خالد بتكوين و قد يطالب بتطبيق تصريحات أو مبادئ الرئيس الأمر يكي "و يلسون" على الجزائر حق تقرير المصير و إلغاء القوانين الاستثنائية و السماح للجزائريين بدخول مجلس النواب و هو الأمر الذي أدى بالسلطات الفرنسية إلى اتهامه بالخيانة و نفيه لخارج البلاد [4]. وبهذا يعد الأمير خالد أول من طالب بالمساواة بالحق و الاندماج مع فرنسا وكون أول منظمة سياسية تسمى "إتحاد النواب المسلمين " وسار في هذا الدرب اندماجيون آخرون أمثال :(الدكتور بن جلول)،(فرحات عباس)و (بومنجل)[5].

لقد أخ ذت الحركة الوطنية تسير وتتطور رغم استخدام الشدة و العنف ضدها . و أخ ذت الجمعيات والهيئات السياسية في الظهور و اتجاهاتها في الوضوح .خصوصا في الثلاثينيات . وهي الفترة التي يمكن فيها تحديد اتجاهات هذه التيارات السياسية و موازنتها الواحدة بالأخرى[6].

- **نجم شمال إفريقيا** : بدأ نجم شمال أفريقيا ينشط كجمعية تعمل للدفاع عن مصالح مهاجري المغرب العربي في سنة 1924 , و لم يظهر إلى الوجود رسميا إلا في مارس 1926[7].تزعمه في بداية الأمر الحاج علي عبد القادر و ابتداء من جوان 1926 ترأسه مصالي الحاج .و يعتبر تيار وطني ذو اتجاه يساري, و قد كان كتمهيد لتأسيس حزب الشعب الجزائري سنة 1937 , و الذي طالب بالاستقلال التام للجزائر. و عارض دعاة الاندماج, و تيار الحزب الشيوعي الجزائري, الذي ظهر كفرع للحزب الشيوعي الفرنسي و استقل عنه شكليا عام1935 لكنه بقي يطالب بالاندماج مع فرنسا[8].

---

[1] – غنية شليغم, **"التعددية الحزبية في المغرب العربي دراسة مقارنة (تونس _ الجزائر _المغرب)"** . (مذكرة ماجستير,فرع تنظيم السياسي والإداري, معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية ,فرع التنظيم السياسي والإداري, جامعة الجزائر 1999).ص2.

[2] – عمر صدوق , المرجع السابق , ص64.

[3] – الأمين شريط , **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية1919–1962**, الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية1998,ص7.

[4] – Ahmed Mahsas, **le Movement Revolutionaries en Algérie; de la premere Gerre Mondiale a 1954**. Alger; Edition Barkat, 1990, p44

[5] – عمر صدوق, المرجع السابق , ص64.

[6] – غنية شليغم , المرجع السابق, ص30.

[7] – الأمين شريط , المرجع السابق , ص09.

[8] – جمال الدين بن عميرة, **"إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة"** (رسالة ماجستير, فرع التنظيمات السياسية و الإدارية , قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية,كلية العلوم السياسية و الإعلام,جامعة يوسف بن خذة الجزائر,2005–2006), ص .ص(51–52).

- **جمعية العلماء المسلمين:** تعود فكرة إنشائها إلى عبد الحميد ابن باديس تأسست في 5 ماي 1931[1] يتميز أصحاب هذا التنظيم بثقافتهم العربية , و اتجاههم الإسلامي , و هو وتيار ديني إصلاحي تأثر كثيرا بالحركات الدينية الإصلاحية المعروفة في بلاد المشرق العربي [2], كان السبب المباشر لإنشائها هو احتفال فرنسا بالذكرى المئوية للاحتلال و ما صاحب ذلك من مظاهر الاهانة للمقومات الإسلامية كطمس المساجد و تحويلها إلى كنائس و إنكار الأمة الجزائرية و تاريخها و انتمائها العربي الإسلامي و القضاء على اللغة العربية و اعتبارها لغة أجنبية و مضايقة المدارس و الزوايا التي تمنح تعليما دينيا [3]. دينيا [3]. ولما كان تناولها للمشاكل الجزائرية ثقافيا في شكله فان الجمعية لا تعتبر حزبا سياسيا [4], لكن نشاطها تميز في بعض الأحيان بالطابع السياسي * .و مثل هذه الجمعية نخبة من العلماء و المفكرين المسلمين في الجزائر بقيادة عبد الحميد بن باديس و البشير الإبراهيمي ** . و آخرون كالعربي التبسي و أبو القاسم الحفناوي و غيرهم[5].
- **الحزب الشيوعي الجزائري:** ظهر إلى الوجود بصفة رسمية ابتداء من اكتوبر 1936[6], فعندما رفض الحزب الشيوعي الفرنسي تأييد حركة نجم شمال إفريقيا في دعوتها إلى الاستقلال اضطرت حركة النجم الى قطع كل الروابط مع الحزب الشيوعي الفرنسي , الأمر الذي جعل هذا الأخير بإنشاء فرع له في الجزائر , وذلك قصد إضعاف نشاط حركة نجم شمال افر يقيا ذات المطالب الراديكالية . لكن هذا الحزب بقي تحت سيطرة الحزب الشيوعي الفرنسي [7]. ويعود تواجد الحركة الشيوعية في الجزائر قبل سنة 1936 بكثير حيث تجلت بشكل منظم في اطار الحزب الشيوعي الفرنسي الذي أنشئ في 1920. غير أنه ونتيجة ضعف الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر بسبب تخل ي المناضلين الفرنسيين الأروبين . و وقوعه في مشاكل مذهبية جعله ينتهج سياسة جزأرة الحزب و إسناد المسؤولية فيه إلى إطارات جزائرية و هذا باتخاذ قرار إنشاء الحزب الشيوعي الجزائري , والذي كان بحق سليل الحزب الشيوعي الفرنسي[8].

---

[1] – الأمين شريط , المرجع السابق , ص24.

[2]– عمر صدوق , المرجع السابق, ص 65.

[3]– الأمين شريط , المرجع السابق , ص24.

[4]– أبو القاسم سعد الله, المرجع السابق, ص375.

* اهم مظاهر النشاط السياسي الذي كانت تمارسه الجمعية, بالإضافة إلى نشاطها الثقافي و الديني. نذكر مشاركتها في المؤتمر الجزائري الاسلامي1936-1937 و الذي تضمن مطالب سياسية في بعض الجوانب.

** ترأس ابن باديس جمعية العلماء المسلمين حتى وفاته سنة 1940 ثم تلاه الشيخ الابراهيمي حتى وفاته.

[5]– جمال الدين بن عميرة, المرجع السابق, ص52.

[6]– الأمين شريط , المرجع السابق , ص 37.

[7]– صلاح فيلالي, **إيديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية** .من : (سليمان الرياشي (و آخرون),الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. بيروت.مركز الدراسات الوحدة العربية,ط2, 1999),ص26.

[8]– نفس المرجع , ص38

- **حزب الشعب الجزائري:** أدى قيام السلطات الفرنسية إلى حل نجم شمال افر يقي في جانفي 1937 بمصالي الحاج و قادة النجم إلى إنشاء "حزب الشعب الجزائري" [1] و قد ركز برنامجه العام على إعادة إحياء مجموعة المطالب الاقتصادية و الإدارية و الاجتماعية التي تقدم بها النجم , أما برنامجه السياسي تمحور حول معارضة ربط الجزائر بفرنسا سياسيا و معارضة مشروع " بلوم فيولت والنضال من اجل تحقيق السيادة و ا س تقلال الدولة الجزائرية , بإضافة إلى محاربة الاستعمار المحلي والعالمي بكل إشكاله و صوره [2]. تميزت بالاعتدال و صدر قرار بحلها في 1939[3]. قيام الحرب العالمية الثانية أدى بالسلطات الفرنسية إلى إلى تجميد نشاط كل التشكيلات السياسية و حل حزب الشعب مما أدى بأولئك الذين كانوا يعتقدون في التعاون و الاندماج إلى تغيير نظرتهم و اضطرتهم إلى التعاون مع أعضاء حزب الشعب المحل و جمعية العلماء المسلمين[4] . فتوحدوا في جبهة وطنية أطلق عليها اسم " أحباب البيان و الحرية"[5].

تأسست جمعية أحباب البيان و الحرية من طرف فرحات عباس في 14 مارس 1944 و هو تجمع سياسي بين مختلف التشكيلات السياسية , يكون الانخراط فيه فرديا سعى هذا التجمع إلى تحقيق الوحدة والوطنية. تحول هذا التجمع سريعا إلى قوة سياسية ضاربة إلا أن غضب السلطات الفرنسية الشديد منه الخلافات الداخلية لم تمكنه من توجيه نشاط الجماهير و تأطيره.و قد تعرض مناضليه للقتل و السجن والتشتيت و تم حلها في أعقاب أحداث 8 ماي 1945[6], وبعد سنة من احداث 8 ماي 1945 المأسوية أقدمت السلطات الفرنسية يوم 16 مارس 1946 بإطلاق سراح المعتقلين باسم العفو العام , مما أدى إلى تنشيط الحياة السياسية من جديد [7], قد ظهرت أحزاب تحت مسميات مختلفة منها :

- **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** : نشأ في أفريل 1946 بزعامة فرحات عباس بعد الإفراج عنه لقد حدد زعيم هذا الحزب السياسة الجديدة له بقوله(لا اندماج و لا أسياد جدد ولا انفصال) حيث قدم الحزب للمجلس التأسيسي الفرنسي مشروع دستور الجمهورية الجزائرية ثم أعاد تقديمه مرة أخرى للبرلمان الفرنسي في شكل قانون في مارس 1947 في إطار التحضير لقانون الجزائر الأساسي و هدفه من وراء ذلك الحصول على استقلال ذاتي للجزائر[8].

---

[1]- الأمين شريط ,المرجع السابق , ص14.

[2]- أحمد الخطيب. **حزب الشعب الجزائري**، الجزء الأول، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب,1986، ص211.

[3]- الأمين شريط ، المرجع السابق, ص15.

[4] - غنية شليغم ,المرجع السابق, ص 31.

[6]- الأمين شريط ، المرجع السابق ، ص،ص (46- 45) .

[7]- ياسين ربوح ,المرجع السابق ,ص 56.

[8]- الأمين شريط , المرجع السابق, ص,ص (47-48).

- **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** : أسسها مصالي الحاج في نوفمبر 1946 بعد رفض السلطات الفرنسية الاعتراف بحزبه (حزب الشعب الجزائري) و قد شارك في الانتخابات و حقق نتائج ناجحة نسبيا, مما شجعه للعودة للعمل السياسي في ظل القوانين الفرنسية. و قد عقد مؤتمر توفيقي في 15 فيفري 1947 خرج بالقرارات الآتية : - الإبقاء على حزب الشعب يمارس نشاطه السري مع الإبقاء على حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كغطاء رسمي و شرعي و إنشاء المنظمة السرية * من أجل التحضير للكفاح المسلح [1]. و قد حاولت هذه الأحزاب إلى جانب جمعية العلماء المسلمين تكوين جبهة ائتلافية مع بداية الخمسنيات 1951 في سبيل الدفاع عن الحرية و احترامها قصد مقاومة ضغط الإدارة الفرنسية و الغاية من تأسيس هذه الجبهة, تنسيق العمل بين المنظمات و الشخصيات التقدمية و تقديم عدة مطالب سياسية واجتماعية وإدارية [2], إلا أن هذه الجبهة لم تعمر طويلا نتيجة اختلاف أطرافها و تباين أهدافها و وسائلها وإعراض الشعب الجزائري عنها[3]. كما أن الإدارة الفرنسية لم تهتم بمطالبها[4].
- **اللجنة الثورية للوحدة و العمل** : نشأت هذه اللجنة في 23م مارس 1954 نتيجة الأزمة التي وقعت بين المصالين و المركزيين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية لم تنشأ هذه اللجنة كتيار جديد أو طرف ثالث في الصراع من أجل السلطة داخل الحزب إنما كان هدفها الأساسي هو التوفيق بين التيارين المتصارعين لتحقيق وحدة الحزب و حل الأزمة عن طريق دفعه الى العمل الثوري المرسوم له باعتباره أحسن وسيلة لحسم النزاع, لقد أنشئت اللجنة من طرف أحد أعضاء المنظمة السرية التي بقى معظم أعضائها على الحياد , و هو محمد بوضياف إضافة إلى مصطفى بن بوالعيد أما باقي الأعضاء كانوا من المركزيين, إلا أن اللجنة فشلت في حل الأزمة ما دفع محمد بوضياف إلى التفكير في أسلوب للخروج من هذا الوضع و قد حلت اللجنة في 20 جويلية1954 [5].
- **جبهة التحرير الوطني:** أدى فشل المساعي والجهود لحل أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من طرف اللجنة الثورية للوحدة والعمل الى قيام محمد بوضياف رفقة مجموعة من الأعضاء القدامى للمنظمة السرية بعقد اجتماع خارج إطار اللجنة الثورية للوحدة والعمل .عرف ب إجتماع ال 22 . حيث لم يشارك المركزين في هذا الاجتماع الذي تم في أواخر جوان 1954 ولا تعتبر اللجنة الثورية للوحدة و العمل امتداد

---

* تأسست سنة 1947 و هي تنظيم عسكري كان أول رئيس لها هو محمد بلوزداد ثم آيت أحمد حتى سنة1949 ثم تولاها احمد بن بلة اكتشفت السلطات الفرنسية أمرها في مارس 1950 و شنت ضدها حملة واسعة من الاعتقالات حيث حلت في ماي 1950.

[1] - ياسين ربوح , المرجع السابق ,ص , ص (56- 57).

[2] - شارل أندري جوليان , **إفريقيا الشمالية تسير: القوميات الاسلامية و السيادة الفرنسية**.(ترجمة : المنجي سليم و آخرون),تونس: الدار التونسية للنشر الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1976, ص367.

[3] - ياسين ربوح , المرجع السابق ,ص 57.

[4] - غنية شليغم , المرجع السابق , ص 32.

[5] - الأمين شريط , المرجع السابق ,ص.ص (82-84).

لجبهة التحرير التي نشأت فعليا بإجتماع ال 22 في جوان 1954 الذي يعتبر هو النواة الأولى لجبهة التحرير الوطني حيث تم فيه الاتفاق على الشروع في الثورة المسلحة وثم انتخاب مسؤول وطني وهو محمد بوضياف الذي كلف بتنفيذ قرار المجتمعين و تطبيقا لذلك عين بوضياف لجنة من خمسة أعضاء [*]. وقد انضم إلى هذه اللجنة في سبتمبر 1954 كريم بلقاسم الذي لم يكن من أعضاء المنظمة السرية ثم أضيف إلى هذه اللجنة أعضاء الوفد الخارجي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية في مصر المكون من ثلاث أعضاء [**].و قد وزع الأعضاء التسع المهام بينهم وحضروا بسرية تامة لثورة نوفمبر التي أعلنوا فيها الميلاد الرسمي لجبهة التحرير الوطني بموجب بيان أول نوفمبر [1] , بانطلاق الثورة التحريرية لأول نوفمبر 1954 وميلاد جبهة التحرير الوطني , انضم كل من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي كأفراد وليس كحزب إلى جبهة التحرير الوطني[2].

و بالتالي يمكن القول أن الظاهرة الحزبية في الجزائر تعود جذورها إلى الفترة الاستعمارية خاصة بعد فشل الثورات الشعبية في تحقيق أهدافها , حيث ساهم ذلك في البداية تبلور فكرة النضال السياسي و ظهور تيارات و حركات سياسية خاصة بعد الحرب العالمية الأولى و إفرازاتها الهامة كمبادئ "ويلسون" الأربعة عشرة و تحرير بلاد البلقان و قيام الثورة الشيوعية و تأسيس عصبة الأمم والنهضة السياسية في المشرق العربي كل هذه التطورات جعلت الشعب الجزائري يبدأ مرحلة ثانية من تاريخه في ظل الاحتلال و هي مرحلة النضال السياسي التي بدأت مع كتلة المحافظين و مطالب " الأمير خالد" و جماعة النخبة – المثقفين بالثقافة العربية والفرنسية – و اتسمت هذه المطالب بالتركيز على الناحية الإصلاحية في إطار الواقع السياسي دون إبداء أية محاولة للخروج من هذا الواقع.

و في الوقت الذي كانت فيه مطالب النخبة تصطدم برفض الإدارة و تعنت المستوطنين, كانت باريس التي رعت انطلاق التيار الديمقراطي فيها و التي أصبحت ميدانا للتفاعلات الإيديولوجية تشهد ميلاد حركة سياسية وطنية على أيدي عمال جزائريين ذو مطالب وطنية و اجتماعية و سياسية, و كان التيار الذي أفرزته هو التيار الثوري نجم شمال إفريقيا أو حزب الشعب –فيما بعد- الذي إتخذ شعار الاستقلال الكامل للجزائر. كما أنه لا يمكن إهمال المحاولات سياسية داخل الجزائر التي تمثلت في مواقف جمعية العلماء المسلمين التي كانت تدعو إلى إجراء إصلاحات ثقافية الصورة سياسية الأبعاد.

تجلت المرحلة الأخيرة في تاريخ النضال السياسي الوطني الجزائري في بداية العمل نحو تبني خيار الكفاح المسلح و قد قاد هذا الاتجاه الثوري اللجنة الثورية للوحدة و العمل و مع ميلاد جبهة التحرير الوطني تخلت أغلب الأحزاب و الحركات السياسية عن نشاطها و أنضم مناضليها كأفراد لنشاط تحت لواء جبهة التحرير الوطني.

---

[*] الأعضاء الخمسة هم : مصطفى بن بولعيد , ديدوش مراد , العربي بن مهيدي , رابح بيطاط , بالإضافة إلى محمد بوضياف نفسه .

[**] أعضاء الوفد الخارجي الثلاث هم : أحمد بن بلة ,محمد خيضر, حسين آيت أحمد.

[1] – الأمين شريط , المرجع السابق , ص,ص (83-84).

[2] – غنية شليغم , المرجع السابق, ص 32.

الفصل الثاني:

الفعل الحزبي أثناء الانفتاح الديمقراطي في الجزائر

المبحث الثاني: الظاهرة الحزبية و تطورها اثناء فترة الاستقلال

إن اندلا ع الثورة الجزائرية في نوفمبر 1954 على يد جبهة التحرير الوطني، جعل أغلب التيارات السياسية تتوحد في حركة واحدة، مثلتها هذه الأخيرة خاصة عام 1956 إلى غاية تحقيق الاستقلال الوطني عام 1962، و رغم أن بوادر الصراع بدأت تظهر بعد وقف إطلاق النار.

ترجع أسباب الاضطرابات بين التيارات السياسية التي شهدتها الجزائر عقب الاستقلال إلى العديد من العوامل منها:الخلفيات الأيديولوجية للمجموعات السياسية، وكذا الانحدار الاجتماعي و الجهوي للنخب الحاكمة.

ويرى كل من لوكا (loca) و فاتان (vatin) **"أن الشئ الذي نجهله هو كيف بدأ النظام السياسي الجزائري؟ كيف وضعت و تطورت مجموعة المعايير ومكانز مات المؤسسات التي أعطت صلاحيات السلطة و عينت النخب الحاكمة و حلت المشاكل، ووضعت المبادئ التي سوف يقوم عليها مختلف قطاعات المجتمع. نعتبر هنا أن النظام السياسي هو نظام للتوافق الاجتماعي الذي يفرض على الجماعات المتنازعة حد أدنى من القواعد ويعطي لها صلاحيات ضرورية للحفاظ على الانسجام و التلاحم الاجتماعي"**[1] فإذا كانت جبهة التحرير الوطني قد تمكنت من تحقيق انتصار على فرنسا وسيطرت على الهيئات والأجهزة المنشأة وفقا لاتفاقيات (ايفيان) والمكلفة مؤقتا إلى غاية الاستفتاء بتسيير الجزائر فإنها لم تستطع مواجهة الانقسامات التي ظهرت في صفوفها[2].

فقد انفجرت التناقضات على اثر وقف إطلاق النار مباشرة وبدأت تظهر الصراعات والخلافات بين مختلف التنظيمات المكونة لجبهة التحرير الوطني أي أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل وأعضاء اللجنة المركزية لحركةانتصار الحريات الديمقراطية وحركة أحباب البيان وجمعية العلماء و الشيوعيين حول من يتولي تسيير شؤون الدولة المستقلة, وليس على المنظور العام الذي تم الاتفاق عليه وبالإجماع أي النهج الاشتراكي بما يعني ذلك أن الأحادية الحزبية والاقتصاد المخطط وإعطاء الأولوية للجانب الاجتماعي. وتعد أزمة صيف1962أهم الأزمات التي شهدتها الجزائر بعد الاستقلال والتي كانت تعبر فعليا عن صراع كبير بين مختلف التيارات والنخب السياسية. وقد احتدم الصراع في غياب سلطة مركزية تعمل على التحكم وفض هذا النزاع[3].

ودون التعمق في هذه الأزمة فأنه يمكن أن نبرز أن انفراج هذه الأزمة جاء لصالح المكتب السياسي مدعم بقوات الجيش وتم انتخاب الجمعية التأسيسية، إلا أن الخلافات والصراعات عادت للظهور وذلك عندما تحولت جبهة التحرير إلى حزب سياسي الذي أدراه محمد خيضرالأمين العام للحزب "حزبا جمهوريا وأدراه "بن بلة " حزبا طلائعيا أي حزب مناضلين وليس حزب عصابة سياسية أو أقلية سياسية[4].

---

[1]- غنية شليغم , المرجع السابق , ص 51.

[2]- سعيد بوشعير ,**النظام السياسي الجزائري** ، الجزائر :دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ,ط2, .1993 ص 36.

[3]- جمال الدين عميرة . المرجع السابق ص52.

[4]- عامر رخيلة . **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962.1980**. الجزائر .ديوان المطبوعات الجامعية ,1993 ,ص115.

تعود فكرة الحزب الواحد إلى سنة 1954 حيث رفضت جبهة التحرير الوطني كل التشكيلات إلى جانبها لقيادة الثورة كما أن هذا الاتجاه يعود الى فشل التعددية السياسية قبل لثورة .بالإضافة إلى أن جذور الميل نحو الأحادية الحزبية نجدها في الحركة الوطنية[1].وقد تكرس ذلك في مؤتمر الصومام سنة 1956حيث تجنب المجتمعون الخوض في هذه المسألة ,وكرسته كذلك تصريحات قيادة الثورة حين قالت "**إن الاستقلال ليس إلا مرحلة فقط .فالثورة هدفنا والثورة هي جبهة التحرير الوطني كمنظمة وحيدة** "كما أن برنامج طرابلس أشار إلى هذا التوجه[2].

كرد فعل على تحويل الجبهة إلى حزب سياسي [*] ظهرت أول بوادر المعارضة من محمد بوضياف حيث قام بتأسيس أول حزب معارض وهو الحزب الثوري الاشتراكي تأسس في 20سبتمبر 1962في فرنسا وتم الإعلان عنه ي اليوم التالي في الجزائر عن طريق توزيع البيانات في شوارع العاصمة. إلا أن هذا الحزب لم يستمر نشاطه لأن أعضاؤه انظموا إلى النظام الحاكم , إلى أن تم حل الحزب نهائيا بعد18سنة[3].

كما ظهر حزب معارض آخر بقيادة حسين آيت احمد في 29 سبتمبر 1963 عارض النظام وسعى إلى إقامة نظام برلماني يعتمد التعددية الحزبية[4]، نظم مقاومة مسلحة في جبال القبائل بمساهمة بوضياف ولكن حرب الحدود مع المغرب أتاحت الفرصة للالتحاق ببعض قادة الحزب ومعظم عناصر جناحه العسكري للسلطة مما اضعف المقاومة التي انحصرت في منطقة القبائل والعاصمة والمهجر تم إلقاء القبض على مؤسسيه وسجن إلى غاية فراره سنة 1966، واستمر في المعارضة خارج البلاد[5].

إلى جانب هذا يمكن الحديث عن المعارضة التي شكلتها جمعية العلماء المسلمين من خلال بعض شيوخها وهذا لان الجمعية لم يسمح لها بمعاودة نشاطها بعد الاستقلال بدعوى أن مهمتها دخلت بمهمة الدولة وبالتالي لجأ أعضاؤها إلى المعارضة السلمية كتابة وخطابة .وهذا بعدما لاحظوا بوادر الانحراف السياسي والثقافي على مستوى التصريحات والمؤتمرات الرسمية ذات التوجهات السلطوية والاشتراكية والممارسات الواقعية المخلة بموازين القيم الإسلامية ،اصدر رئيس الجمعية "الشيخ البشير الابراهيمي" بيان نبه فيه إلى خطورة الأزمة وقد قوبل نصحه هذا بفرض الإقامة الجبرية عليه إلى أن مات 20ماي 1965[6].

جاءت أول ممارسة للحكم بعد وضع دستور 1963، ودكشفت صيغة وضعه عن تجاوزات النظام السياسي حيث لم تتم مناقشة في البرلمان (المجلس التأسيسي)، بل تم ذلك في الحزب ثم طلبت الحكومة من النواب المصادقة عليه تفاديا لأي

---

[1]- الأمين شريط , المرجع السابق ,ص54.

[2]- محمد بوضياف,**الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر**، دار المجدد, للنشر والتوزيع ,2010,ص 36

[*]لقد كرست كل النصوص القانونية والدستورية مبدأ الأحادية الحزبية حيث صدر المرسوم رقم 297-63 في 14 أوت 1963يقضي بمنع جميع التنظيمات والجمعيات ذات الطابع السياسي عبر التراب الوطني .

[3] -Ramadane Redjala . **L'opposition en Algérie depuis 1962** : **Le PRS** , **Le CNDR**, **Le FFS** , Alger : Fidition Rahma 1991, P 29.

[4]- عبد النور ناجي ، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي (دراسة تطبيقية في الجزائر)** . القاهرة :دار الكتاب الحديث ، 2010،ص 36.

[5]- ياسين ربوح , المرجع السابق, ص59.

[6]- إسماعيل قيرة (وآخرون)، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** . بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، ط1 ،2002. ص160.

معارضة، وكان فرحات عباس قد صرح برفضه وضع الدستور. ووجه انتقادات شديدة للحكومة و تصرفات النظام، ونتيجة لذلك وضع تحت الإقامة الجبرية وهذا يبين رغبة بن بلة في منع أية معارضة، و بالتالي غلق المجال أمام حرية التعبير[1].

تأتي رغبة بن بلة في الاستحواذ على كل السلطات تماشيا مع إرادته لاستبعاد الخصوم. وسعيه إلى إعادة ترتيب البيت من خلال تنظيم الحزب بالدعوة إلى عقد مؤتمر الحزب. و طلبه من المجاهدين الالتحاق بالحزب و يجسد هذا المسعى رغبة فعلية لتوطيد السلطة بإقصاء المعارضة التي بدأت تظهر داخل الجماعة التي حملت بن بلة إلى السلطة و برزت معالم هذا الصراع في إقصاء عناصر الحكومة الموالية للعقيد بومدين[2].

نستطيع القول أن الحزب حظي في فترة حكم بن بلة (1962-1965) بمكانة مميزة على باقي مؤسسات الدولة، وهذا لأنه كان الأداة التي اعتمد عليها الرئيس للوقوف في وجه المؤسسة العسكرية، لقد استمد قوته من تركيز جميع السلطات في يد رئيس الجمهورية و الذي كان هو نفسه الأمين العام للحزب مما أوهم الكثيرين أن للحزب دورا في تقرير سياسة البلاد.

لقد تسارعت الأحداث لتضع حدا لنظام بن بلة حيث قام العقيد هواري بومدين ب إنقلاب سيطر من خلاله على السلطة وقام بتهميش الحزب .وهو ما يبرز أن هذه الحركة الانقلابية كانت ضد الحزب أكثر منها ضد الأمين العام للحزب احمد بن بلة[3].

تجدر الإشارة إلى أن انقلاب 19 جوان 1965 لم يأت بجديد من حيث طبيعة الحكم الفردي ولكنه في بداية عهدة لمحاولة قائده (هواري بومدين) الحصول على موافقة غالبية مراكز القرار والعمل على لم شمل المعارضة لصالحه .كما عمل لاحقا على ضمان تأييد الحزب الشيوعي الجزائري المحظور وذلك بالسماح له بصفة غير رسمية بالنشاط السياسي والتعبوي في إطار تحالف تكتيكي[4].ويعد حزب الطليعة الاشتراكي الذي تأسس في 26 جانفي 1966 امتداد للحزب الشيوعي الجزائري[5].

و لكن بعض التاريخين (بوضياف, آيت أحمد , كريم بلقاسم....) لم يطمئنوا للطريقة التي وصل لها بومدين إلى الحكم و لا لوعوده و بقوا في المعارضة لهذه الأسباب و لأسباب أخرى تاريخية. كما أن طريقة قيادته لمجلس الثورة و بعض تصرفاته السياسية اللاحقة من تهميشه للحزب الواحد و قسوته على الرأي المخالف, أدت إلى استمرار المعارضة[6]، وقام كريم بلقاسم بتأسيس حزب معارض سنة 1967 وهو الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري[7] و لكن هذه الحركة لم تنجح مما أضعفها اختراقها اختراقها أمنيا و التصاق تهمة التطرف و الجهوية الضيقة بها و بعد اغتيال قائدها في فرانكفورت بألمانيا توقفت عن النشاط. إضافة إلى ذلك و بعد حل جمعية القيم قامت الحركة الإصلاحية بنشاط سرا حيث أسس جماعة الدعوة و التبليغ سنة 1966

---

[1]- عبد النور ناجي , نفس المرجع، ص 37.

[2]- عامر رخيلة، نفس المرجع، ص176.

[3]- اسماعيل قيرة (وآخرون)، نفس المرجع ، ص 118.

[4] - RamdaneRedjala ,opcit,p29 .

[5] - غنية شليغم , نفس المرجع , ص 77.

[6]- اسماعيل قيرة (و آخرون) ، نفس المرجع، ص 119.

[7]- خالد توازي, " **الظاهرة الحزبية في الجزائر**".(رسالة ماجستير,فرع تنظيمات سياسية وإدارية, قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام . جامعة يوسف بن خدة .الجزائر ,2005-2006), ص,ص (22-93).

و نشاط شيوخ هذه الحركة علنا كالشيخ مصباح حويذق الذي نفي الى آفلو ثم مستغانم و منع من زيارة المدن الكبرى. و زيارة المفكر مالك بن نبي الذي قام بتنشيط حلقات فكرية علنية في بيته و قد كانت كتبه محاصرة في الجزائر[1].

لقد حاول نظام الرئيس هواري بومدين إضفاء صفة الشرعية على الانقلاب الذي قام به من خلال سعيه للانتقال من مرحلة المشروعية الثورية إلى مرحلة الشرعية الدستورية و القانونية حيث قام بمجموعة من الإصلاحات انطلقت من البلدية و الولاية و اصدر نصين احدهما ذو طابع سياسي أيدلوجي هو الميثاق الوطني 1976*, و الثاني يعتبر تكريسا قانونيا للأول هو دستور **1976 الذي تم بموجبه إنشاء مؤسسات مركزية دستورية بانتخاب رئيس الجمهورية و مجلس الشعبي الوطني.

إن ما يمكن ملاحظته في هذا السياق أن النظام السياسي خلال طرحه للميثاق الوطني للمناقشة كان أكثر انفتاحا و ديمقراطية فقد سمح لأفراد الشعب بالإدلاء بآرائهم على المشروع في إطار الاختيار الاشتراكي. كما أن الملفت للانتباه أن الحزب تم إبعاده نهائيا في تحضير هذا المشروع بالرغم من كون الميثاق الوطني قد أعاد الاعتبار للحزب حيث حرص على التأكيد بأن حزب جبهة التحرير الوطني هو حزب طلائعي[2].لكن ما حصل عكس ذلك التصور حيث حرص النظام على أن تبقى له السيطرة و الأولوية على الحزب. كما حرص النظام السياسي على الإبقاء عليه كإطار يستمد منه النظام شرعيته من دون أن تكون لهذا الإطار سلطة فعلية في إدارة المجتمع بمعنى حصر مهمة الحزب في مجال التعبوي السياسي –الاجتماعي لدعم النظام الذي لم يسمح من خلاله بوجود أي معارضة رسمية قادرة على منافسته و مسائلته. حيث أعاد هواري بومدين تركيز السلطة في يده. و أصبح فيما بعد رئيسا لمجلس الثورة و رئيسا للسلطة التنفيذية و أمينا للحزب و وزير للدفاع و قائدا عاما للقوات المسلحة و قد أدت هذه الممارسات إلى بروز معارضة ضده كانت ورائها شخصيات تاريخية لها وزنها, و نشأت أحزاب سرية وسط فئات اجتماعية و سياسية رافضة لعملية استمرار تجاوز النسق الثقافي المتعدد وأمام إصرار النخب السياسية الحاكمة على التمسك بصيغة أحادية الحزب وشمولية الدولة[3].

فالنظام السياسي في هذه الفترة و بالرغم من انه اصدر سنة 1971 نص خاص بتنظيم الجمعيات و المتمثل في الأمر 79/71 المؤرخ في 3 ديسمبر 1971[4]. و الذي نصت المادة 23 منه على أن تأسس الجمعيات ذات الطابع السياسي بموجب قرر من السلطات العليا للحزب .إلا أن ما يلاحظ أن هذا النص لم يرى النور و لم يطبق في أرض الواقع و لم يظهر إلى الوجود أي جمعية سياسية . كما أن المشرع أعطى الموافقة لتكوين الجمعيات ذات الطابع السياسي و ليس الأحزاب و الغاية من ذلك أن تنشط تلك الجمعيات تحت مظلة حزب جبهة التحرير الوطني و هو ما يفسر ظهور المعارضة السرية بشكل كبير خاصة بعد صدور الميثاق الوطني و الدستور سنة 1976.

---

[1]– عبد النور ناجي , المرجع السابق ,ص,ص(42-43).

*الميثاق الوطني لسنة 1976 اعد من طرف: مصطفى الأشرف و رضا مالك و محمد الصديق بن يحي و بلعيد عبد السلام, و قد وافق عليه الشعب في 27 جوان 1976 .

** الدستور تم الاستفتاء عليه في 19 نوفمبر 1976 .

[2]– السعيد بو الشعير , المرجع السابق,ص,ص(111-117).

[3]– المرجع السابق، ص ص(42،43).

[4]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. القانون رقم 79/71 المؤرخ في 3 ديسمبر 1971. خاص بتنظيم الجمعيات (الجريدة الرسمية رقم 151. الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1971).

ففي 09 مارس1976 اصدر كل من " يوسف بن خدة" , " فرحات عباس", " حسين لحول", "محمد خير الدين" التماسا للشعب نددوا فيه بالحكم الفردي لهواري بومدين و دعوا إلى نظام ديمقراطي[1] كما أعلنوا على رفضهم مسبقا لمشروع "الميثاق الوطني" و طالبوا بانتخابات عن طريق الاقتراع العام المباشر و الجدي لمجلس وطني التأسيسي. و قد وزعت المناشير من طرف لجان مساند جهويا للنداء العلني الذي وقعه القادة التاريخين (من تيارات سياسية مختلفة) , و كان رد فعل السلطة فرض الإقامة الجبرية عليهم و قطع خطوط هواتفهم بالإضافة إلى مضايقتهم مهنيا . أما حزبي آيت أحمد ومحمد بوضياف فقد دعيا في جبهتهما إلى المقاطعة أو التصويت بـ "لا" على الميثاق.[2]

أما المعارضة الإسلامية تمثلت فيما قامت به "جماعة الموحدين" بقيادة الشيخ محفوظ نحناح حيث عارضت النظام بشكل صريح و أصدرت بيانا تدعو فيه الشعب الجزائري المسلم إلى رفض الميثاق و التمرد على النظام الحاكم و المطالبة بتطبيق الإسلام شريعة و منهاجا و قد شاركها في ذلك بعض الرجال الذين كانوا على قيد الحياة من جمعية العلماء المسلمين و قد كان البيان بإمضاء الموحدين " و يحمل عنوان" إلى أين يا بومدين ؟كما أن هذه الجماعة قامت بعملية تخريبية من خلال تقطيع الأسلاك الهاتفية و تكسير الأعمدة الكهربائية في الكثير من النواحي, و قد كان رد فعل النظام قاسيا حيث تعرض أعضائها للاعتقال و التعذيب و حكم على زعيمها محفوظ نحناح 15 سنة سجنا[3].

كما برز في نهاية1978على السطح صراع المعارضة في الوسط الجامعي. فظهر تنظيم لجنة التروتسيكين الجزائريين" الذي كثف نشاطه في أواسط الطلبة[4]

أن ما يمكن الوقوف عليه في هذه المرحلة هو القوة التي ميزت نشاط المعارضة وهذا رغم المضايقات التي كانت تتعرض لها من طرف النظام الحاكم,ويدل هذا على مدى الإيمان وتشبع المناضلين بمبادئ والأفكار التي يناضلون من أجلها وفي سبيل تحقيقها وهنا يمكن القول أن هذه الفترة جسدت بالفعل معنى المناضل والنضال الحقيقيين.

قد أثبتت وفاة الرئيس بومدين في 27 ديسمبر 1978 مدى أهمية وجود الحزب كهيئة عليا دستورية أو قانونية لتجاوز أزمة شغور منصب رئاسة الجمهورية . فالحزب كان يعيش ضعف نابع من التناقضات الايدولوجية الموروثة عن إدراج مختلف الفئات والنخب فيه منذ الاستقلال[5].

لقد عرف حزب جبهة التحرير الوطني تطورا نوعيا منذ المؤتمر الرابع (من 27الى31 جانفي 1979) الذي يعتبر ميلادا ثانيا نقله من وضعيته كجهاز إلى مستوى تنظيم يجمع معظم التيارات الموجودة في الساحة الوطنية .ومع مجئ الشاذلي بن جديد إلى الحكم أصبح للحزب مكانة بارزة خاصة بعد مؤتمره الاستثنائي في جوان 1980 حيث أصبح يفرض على كل

---

[1]- عبد النور ناجي،المرجع السابق ,ص 42.

[2]- إسماعيل قيرة (و آخرون), المرجع السابق ,ص120.

[3]- أوصديق فوزي بن الهاشمي, **محطات في تاريخ الحركة الإسلامية بالجزائر 1962– 1988**. الجزائر: دار الانتفاضة للنشر و التوزيع.ط1 .1992. ص,ص (93-94) .

[4]-اسماعيل قيرة و آخرون ،نفس المرجع, ص121

[5]-عامر رخيلة , المرجع السابق, ص218

مسؤول في أي مستوى عضويته في الحزب طبقا للمادة 120 من قانونه الداخلي كما تمت إعادة هيكلة الحزب في عهد الرئيس بن جديد بإنشاء لجنة مركزية ومكتب سياسي يرأسه الأمين العام للحزب الذي هو رئيس الجمهورية[1]

فبعد وصول الرئيس بن جديد إلى الحكم بدأ يوسع في الهيئات المسيرة, فبعد زوال عهد الزعامة الكاريزمية القوية التي كانت ممثلة في شخص الرئيس بومدين , حاول الرئيس بن جديد توسيع نطاق الحكم إلى ما يشبه القيادة الجماعية, حيث أعطى بذلك دورا سياسيا للحزب بالرغم من بقاءه تابعا له و خاضعا لإدارته[2]

لقد حاول الشاذلي بن جديد تقديم الحزب ليلعب دوره في الحياة السياسية وهذا بجعله جهاز متعدد الوظائف يعمل على تأطير الجماهير ويراقب كل من يسعى إلى القيام بإضرابات وإنشاء تنظيم وعليه يمنع ظهور قوى اجتماعية جديدة وهذا بدعوى أنها تضرب استقرار النظام وتضرب وحدة المجتمع ،هذا الوهم الذي حاول النظام تمريره لم يلقى أي صدى في الواقع خاصة بعد السياسة التي ميزت النظام مع بداية الثمانينات وتسريحه للسجناء السياسيين ، وإلغاءه تأشيرة الخروج وكل هذه الأمور توحي بان النظام كان يميل إلى السياسة توافقية مع المعارضة التي كانت تنشط في الخفاء ، لكن الواقع السياسي والاجتماعي الذي كانت تعرفه الجزائر لم يراعه هذا النظام خاصة ما تعلق بالتناقضات الموجودة بالنظر إلى التنوع الثقافي و العرقي[3]

شهدت بداية الثمانينات بروز معارضة سياسية على مختلف الأصعدة خاصة مع سياسة الانفتاح التي تبناها النظام حيث ظهرت بوادر الحركة الإسلامية و الحركة الثقافية البربرية و طغت على الساحة السياسية و الإعلامية أحداث تيزي وزو في أفريل 1980 , و قد كان الحي الجامعي بن عكنون المحطة التي انفجرت فيها قنبلة الصراع بين الإسلاميين و اليساريين. و بالتالي تصفية الحسابات بين الطرفين و هنا و جد الإسلاميين الفرصة مناسبة للتحرك لتسجيل نقاط جديدة لصالحهم في الساحة السياسية[4].

و في 12 نوفمبر 1982 أقيم أول تجمع شعبي للإسلاميين و ذلك بالجامعة المركزية شارك فيه الآلاف من الحاضرين رغم المضايقات التي مارستها الدولة لإجهاض هذا التجمع [5] . وقد دعا إلى هذا التجمع الشيخ أحمد سحنون , و عبد اللطيف سلطاني و عباسي مدني , من خلال وثيقة نصح نددوا في مقدمتها بتبعات أحداث تيزي وزو و جامعة بن عكنون و غيرهما من إرهاب و اختطاف و سجن و تعذيب و توريط الدولة[6]. و من جهته قام أحمد بن بلة بمجرد إطلاق سراحه بتأسيس " الحركة من اجل الديمقراطية في الجزائر" و هو حزب معارض أنشأ في فرنسا سنة 1984 و قد كانت هذه الحركة

---

[1]-مصطفى بلعور," **حزب جبهة التحرير الوطني و مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر**". مجلة الباحث, العدد05 كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية , جامعة قاصدي مرباح ورقلة,2006,ص 97.

[2]- نوال بلحربي ," **أزمة الشرعية في الجزائر(1962-2007)**" . (رسالة ماجستير,فرع تنظيم السياسي و الإدارية,قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية, كلية العلوم السياسية و الإعلام, جامعة الجزائر,2006-2007) ,ص117.

[3] - -خالد توازي ، المرجع السابق ، ص117.

[4]- محمد بغداد, **من الفتنة إلى المصالحة :أزمة الحركة الإسلامية في الجزائر** . الجزائر: دار الحكمة , (د.ت), ص108 .

[5]- أوصديق فوزي بن الهاشمي , المرجع السابق ,ص133.

[6]- أبو جرة سلطاني , **جذور الصراع في الجزائر** , الجزائر : دار الأمة , 1999, ص,ص (157-158).

تنشط سرا مدعومة بإصدارات إعلامية و جناح مسلح مؤقت بعد ذلك طفت على السطح قضية بويعلي و جماعته الإسلامية المسلحة . و قد تم إسكات الأصوات المرتفعة إما بالاعتقال أو الإقامة الجبرية[1]

كما حاولت بعض الشخصيات التاريخية توحيد الجهود دون جدوى من خلال المؤتمر المشترك لآيت أحمد و بن بلة بلندن 16 ديسمبر 1985 و الذي نتج منه بيان سياسي مشترك تضمن تسع نقاط مطلبية أيدتها شخصية تاريخية أخرى هي يوسف بن خدة[2]

إن كل هذه التحركات السياسية التي شهدتها هذه الفترة كان تحركها إشاعات تقول بان النظام في أخر أيامه , و انه أصبح عليه أن يغير نهجه السياسي خاصة و أنه بالرغم من التطورات التي طرأت على المجتمع منذ الاستقلال, فإن النظام السياسي لم يواكب ذلك بل استمر في الاعتماد على نظام الحزب الواحد و مركزية التخطيط و الإشراف و التنفيذ و سيطرة الدولة و استخدام جبهة التحرير الوطني في احتكار التمثيل السياسي و سيطرتها على النقابات و الاتحادات المهنية و على عملية الانتخابات في المجلس الشعبي الوطني و المجالس المحلية [3]

و بالرغم من القوة التي كان يتمتع بها حزب جبهة التحرير الوطني خاصة في عهد الرئيس بن جديد فإن ذلك لم يمنع من حدوث انقسامات داخلية حيث لم يتمكن الرئيس من عزل معارضي الإستراتجية الاقتصادية الجديدة , و أصبح الصراع مكشوفا داخل جبهة التحرير الوطني , مما أدى إلى تأخير الانفتاح بشكل محسوس . و أذكى نيران الصراع بين المؤيدين و المعارضين للانفتاح , داخل كل من اللجنة المركزية للحزب و المكتب السياسي و الجمعية الوطنية و لم تظلا متحدتين إلا في قضية واحدة فقط إلا و هي منع تسرب السلطة إلى خارج الحزب[4].

لقد أدى الانقسام بين أجنحة النخبة السياسية الحاكمة حول التعامل مع الأزمة و حول السياسة الاقتصادية للنظام و كذلك الانفتاح السياسي الذي طبق بدون وجود مواثيق الأمر الذي أدى إلى تأجيج الصراع السياسي و ظهوره في الشارع من خلال موجة الإشاعات التي عمت البلاد خلال صائفة عام 1988 و اندلاع حركة الإضرابات الواسعة و بدأت يوم 4 أكتوبر من نفس السنة مظاهرات للشباب بالعاصمة انتهت بأعمال شغب لينفجر الوضع يوم 5 أكتوبر 1988 . و قد وصل الأمر لغاية إعلان حالة الحصار لأول مرة في تاريخ الجزائر و فرض حظر التجول كما تدخل الجيش لأول مرة في تاريخ الجزائر من أجل إعادة الهدوء بإضافة إلى ذلك حاولت جماعة من الإسلاميين احتواء الأحداث و توجيهها[5].

إن ما يمكن ملاحظته بغض النظر على الأسباب المعلنة و الخفية التي تقف وراء هذه الأحداث و محاولة النظام السياسي الاستمرار في تنبيه للأحادية الحزبية و محاولته احتواء كافة التناقضات بين مختلف الجماعات و الحساسيات داخل حزب جبهة

---

[1]- اسماعيل قيرة (وآخرون) ,المرجع السابق ,ص 123.

[2] - Ramadane Redjala . opiat, P 29 .

[3]- عز الدين شكري , " **الجزائر: عملية التحول تتعدد الأحزاب السياسية الدولية**". القاهرة: مركز الأهرام للدراسات, العدد98,اكتوبر1989, ص154.

[4]- غنية شليغم , المرجع السابق , ص77.

[5]- محمد الصالح بوعافية ,**" التبعية و انعكاساتها على التحولات الاقتصادية و السياسية بالجزائر 1979-1992"** .(رسالة ماجستير,فرع تنظيم سياسي و إدا ري, معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية , جامعة الجزائر .2002) , ص109.

التحرير الوطني و خارجها و غياب مضامين الحوار و الديمقراطية و المشاركة السياسية و عدم احترام الرأي و التعبير و ما قابله من زيادة الوعي لدى بعض الفئات التي أ صبحت تشعر بعدم قدرتها على القيام بالأدوار المنوطة بها أمام تعنت النظام السياسي ومنذ الاستقلال.

لقد أدت أحداث 5 اكتوبر1988 إلى وقع تغيرات غير مسبوقة في المشهد السياسي الجزائري و كان لها الأثر البارز في فتح المجال أمام التعددية الحزبية ابتدءا من سنة 1989.

خلاصة الفصل الأول

تعود جذور الظاهرة الحزبية في الجزائر إلى الفترة الاستعمارية و ميلاد تنظيمات تولى أهمية كبرى للأمور السياسية . و إذا لم يكن لبعضها نوايا معلنة في افتكاك السلطة كالحزب الشيوعي الذي يعتبر امتداد للحزب الشيوعي الفرنسي و الذي كان يؤمن بأن الأوضاع ستتغير بمجرد وصول هذا الأخير إلى الحكم إلا أن ذلك لم يحصل مما جعلها تنفصل عنه دون أن تحاول العمل بعيد عن منطقة , و كان في مقابل ذلك أحزابا تعمل في النطاق السري أحيانا و العلني أحيانا أخرى بسبب تبني القضية الوطنية بمنطق تحرري استقلالي كحزب الشعب الجزائري.

وبذلك عرفت الجزائر الظاهرة الحزبية و حملت الأحزاب المتعددة أهدافا و برامجا حاولت تطبيقها في تلك المرحلة التاريخية , و رغم الاختلاف الفكري و المنهجي بين التشكيلات السياسية و عدم اكتمال نضجها و انتشارها و المضايقات التي تعرضت لها إلا أنها اتخذت على عاتقها ضرورة إحياء الدولة الجزائرية و بعثها من جديد من خلال تبني هدف واحد و هو الاستقلال من اجل التمتع بحياة أفضل. وقد انتهت مختلف المحاولات لتحقيق ذلك بضرورة التوحد في جبهة واحدة من أجل تحقيق الهدف وبات واضحا أن العمل المشترك على مختلف المستويات سمح تدريجيا بالوصول لتحقيق المطلب الوطني الملح ,ألا وهو الاستقلال.

وبتحقيق الاستقلال طرحت التعددية نفسها , لكن المجموعة الحاكمة بعد الاستقلال رأت أن عهد التعددية لا يزال بعيدا أو مبكرا وان أهداف أخرى يجب أن تحقق قبل الوصول إلى ذلك في حين رأت شخصيات و تنظيمات أخرى ضرورة العودة إلى التعددية التي كانت موجودة خلال العهد الاستعماري في وقت اتضح أن السلطة و باسم الوحدة الوطنية و دفع التنمية اتجهت نحو اعتماد الأحادية الحزبية و تبني الاختيار الاشتراكي و قد كانت هذه الاختيارات لا رجعة فيها , هذا ما أدى إلى ظهور معارضة سرية.لقد استخدم الحزب الواحد كرمز لكسب مشروعية شعبية أو ثورية في حين أن هذا الحزب لم يلعب دوره الطلائعي في بناء الدولة و المجتمع , و ظل حبيس خيارات الحكام و قد استمر هذا الوضع لفترة من الزمن كانت فيه المعارضة بمختلف توجيهاتها ترفض الوضع القائم و تحاول الوقوف في وجه الممارسات السياسية التي ينتهجها النظام الحاكم و هذا بالرغم من المضايقات و الضغوطات التي فرضها هذا الأخير على المعارضة.

إن تناقضات النظام السياسي و فشله بدأت تظهر من خلال عمق الهوة بين الحاكم و المحكومين و عدم القدرة على حل الأزمات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية. التي وصلت لها البلاد و أمام هذا الوضع المتأزم و زيادة الضغوطات الداخلية و الخارجية بادر النظام بإصلاحات سياسية عقب أحداث أكتوبر 1988, استهدف بأساس التحول إلى تبني نظام التعددية الحزبية , لكن هل نجحت بالفعل التجربة الديمقراطية في الجزائر ؟ و هل كانت الممارسة الحزبية في ظل التعددية دالة على هذا النجاح؟.

الخاتمة

إن دراسة النشاط الحزبي في الجزائر لا يمكن أن يبدأ من مرحلة التعددية الحزبية التي تم إقرارها من خلال دستور1989، ذلك أن الظاهرة الحزبية في الجزائر قديمة ترجع إلى المرحلة التي كانت فيها الجزائر تحت وطأةالاستعمار الفرنسي حيث شهدت نشاطا حزبيا كبيرا تمثل في تجربة الحركة الوطنية و التي كان لها دورا حاسما في تحقيق الاستقلال، و يرجع ذلك إلى النضج الذي وصلت إليه النخب المحلية و القيادات السياسية في مرحلة من المراحل حيث ساهم هذا النضج في بروز أفكار سياسية متباينة لكن ذات هدف مشترك في حين يكمن اختلافها حول المنهجية المعتمدة للتخلص من الاستعمار.

إن تحقيق الاستقلال كان يمثل بداية لعهد جديد يعبر في الحقيقة عن المسار التطوري للدولة الجزائرية هو مرحلة الحزب الواحد جبهة التحرير الوطني الرمز الممثل للنضال السياسي من أجل الاستقلال، لقد شكلت مختلف المواثيق و الدساتير المرافقة لعهد الأحادية الحزبية، محاولة لدمج الحزب في الدولة لكن الواقع، و الممارسة السياسية يؤكد أن الثقافة المهنية في الجزائر هي ثقافة

عدم الامتثال للقوانين حيث تم تجاوز الحزب عدة مرات من طرف النظام الحاكم وأصبح الحزب مجرد أداة في يد من يحكمون لإثبات مشروعيتهم.

لقد عبر هذا الوضع السياسي عن تفاعلات و حركية سياسية داخل و خارج النظام ببروز معارضة و إن كانت لم تسعى في الواقع إلى تقديم بديل فعلي عن النظام السياسي القائم، لكنها عبرت عن تباين سياسي واجتماعي وأكدت أن هذا التعدد الاجتماعي يقتضي تعدد سياسي، و جاءت أحداث أكتوبر 1988 التي كانت انطلاقا للمجموعة من الإصلاحات السياسية شملت إقرار السلطة للتعددية السياسية و الحزبية و هو ما خلق ظروفا مناسبة لبروز قوى سياسية جديدة كان إبرازها الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي فرضت نفسها لكن الساحة السياسية شهدت صراعات و تجاوزات كانت توحي بأن الثقافة السياسية الديمقراطية في الجزائر لا تزال قاصرة و أن هناك جمود في الفكر و الممارسة.

أدى تزايد حدة الخلافات السياسية و عدم فتح باب الحوار إلى بداية القطيعة في المسار الديمقراطي لينتهي إلى فشلها و حدوث انزلاق يؤدي إلى العنف السياسي الأمر الذي أدى إل إعادة النظر في حقيقة الديمقراطية الجزائرية و توقيف المسار الديمقراطي في جانفي 1992.

رغم عودة الشرعية لمؤسسات الدولة الجزائرية إلا أن السلطة كانت تسعى دائما لهيكلة الحياة السياسية بآليات قانونية بحيث تسمح للبعض الدخول فيها و النشاط و تقصي البعض باسم ايديولجة أو فكر معين، و لقد بقيت هذه الصفة لصيقة بالسلطة حتى بعد تحسن الأوضاع الأمنية و الاقتصادية و قد انعكس هذا النسق المغلق للنظام السياسي على المكونات الفرعية المتمثلة في الأحزاب السياسية التي تحولت بدورها إلى دوائر مغلقة تنتج سلوكا سياسيا تغلب عليه سياسة العمل في الخفاء و الكواليس.

و في ظل هاته الظروف التي ميزها غياب المد الديمقراطي الضروري على مستوى الممارسة الحزبية انتقل الفعل الحزبي إلى ممارسة مصلحية تبتغي المراكز و المناصب و تنشد المواقع دون أن يكون لذلك أي تأثير على مستوى العمل السياسي العام.

لقد توصلنا من خلال دراستنا إلى أن الحياة السياسية في الجزائر تستند إلى أحزاب سياسية لا تملك درجة عالية من الوعي السياسي الذي يمكنها من أن تفرض نفسها سياسيا، و هذا تماشيا مع وعي المجتمع الجزائري عموما و الثقافات السائدة فيه، كالقبيلة، و العروشية و الجهوية بالإضافة إلى علاقات القرابة، و كل هذه معوقات تضاف إلى المعوقات السياسية و الاقتصادية و الثقافية التي تقف أمام أداء الأحزاب السياسية في الجزائر و فعاليتها في الحياة السياسية و مساهمتها في دفع عجلة الديمقراطية كما أنها تحد من قدراتها على صياغة برامج سياسية علمية مدروسة.

وقد تأكدنا من خلال هذه الدراسة أن الأحزاب السياسية في الجزائر حتى التي تقول بأنها في صف المعارضة فإنها لا تمثل معارضة فعلية في الحياة السياسية لأنها تأثرت بممارسات و سلوكيات جعلت المعارضة تنتقل من معارضة السلطة إلى معارضة داخل الأحزاب و ما يخلقه ذلك من صراع و انقسام، كما أن النخب التي تشكل المعارضة في الجزائر تتعرض للاحتواء من طرف السلطة مقابل امتيازات مادية أو سياسية و هو أمر لا يخدم تطور الديمقراطية ومسار النضال الديمقراطي في الجزائر، و قد ساهم في ظهور قوى سياسية جديدة تقوم على أسس غير ديمقراطية وتسعى لتحقيق مصالح ضيقة.

إن دراسة طبيعة الفعل الحزبي في الجزائر يقدم لنا صورة دقيقة عن حقيقة الديمقراطية و النضال من أجلها حيث تعبر الممارسة الحزبية على أن الأحزاب السياسية لم تنضج و هي ما تزال في بداية الطريق بالنسبة للديمقراطية وهي تعبر عن مرحلة انتقالية يمر بها المجتمع لأن الانتقال إلى الديمقراطية لا يكون بصورة مباشرة دون المرور بتجارب تقدم لنا ركائز يمكن الاعتماد عليها لمواجهة المستقبل و بالتالي يمكن القول أن الأحزاب هي ما تزال تحت مرحلة التكوين.

وعلى العموم يمكننا طرح مجموعة من الآراء و التوصيات و الاقتراحات تتمثل في ما يلي:

- إن السؤال الذي يطرح نفسه أكثر أي وقت مضى هو أن يسعى النظام السياسي لمراجعة نفسه و حساباته و أن يبتعد عن الاهتمام بالجانب الشكلي للديمقراطية كزيادة عدد الأحزاب السياسية إنما يجب أن يواكب التحولات المجتمعية التي تشهدها البلاد و التحديات المواكبة لذلك تستدعي ضرورة مراهنة النظام برمته على الديمقراطية كإطار للتنمية، و ذلك من خلال تأهيل حقل الحياة السياسية و خلق شروط المنافسة الحقيقية و الحسم في طبيعة و مضمون و ضوابط التوجه الديمقراطي.

- إن الأحزاب السياسية مطالبة بان تؤسس لثقافة الاختلاف المنتج و الفاعل سواء داخليا أو خارج ية و ألا تنحصر في الخطابات الهامشية و الأسئلة البعيدة عن الواقع و أن تعيد النظر في منظومتها و مضمون خطابها و تتفاعل و تساير حركية المجتمع مع ما يقتضيه ذلك من دينامية تنظيمية ورؤية إستراتيجية للعمل السياسي الحزبي و الفعل الحزبي و هذا بهدف الابتعاد عن الشك و الريبة في صفوف المناضلين و التي من شأنها أن تخلق أغلبية صامتة و تؤدي إلى العزوف عن العمل السياسي.
- من أجل الخروج من الأزمة السياسية التي خلقها غياب الفعل الحزبي لابد من المرور عبر تنشئة سياسية تعمل على ترسيخ ثقافة سياسية مهيكلة للأفكار الديمقراطية و التداول على السلطة، و إحترام القوانين وحقوق الإنسان و هذا بغرض بناء مجتمع واعي بحقيقة الديمقراطية التي تأخذ زمن طويل من أجل أن تعزز مكانها في المجتمع.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا– الكتب:

أ – باللغة العربية

- الإبراهيمي أحمد طالب , **المعضلة الجزائرية الأزمة و الحل** . الجزائر : دار الأمة ,1995.
- أبو السراج الذهب فاروق, **محفوظ نحناح , الكلمة التي سبقت زمانها** , الجزائر : دار الخلدونية,2004.
- أبو جرة سلطاني, **جذور الصراع في الجزائر** , الجزائر : دار الأمة , 1999
- الخطيب أحمد. **حزب الشعب الجزائري**، الجزء الأول، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب,1986.
- العمارة منعم," **الجزائر و تعددية المكلفة**" من : (سليمان الرياشي (و آخرون), الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية . بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية ط2, 1999).
- العقاد صلاح, **المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر:الجزائر و تونس و المغرب الأقصى** مصر
- مكتبة الانجلو مصرية ,1993.
- أكرم محمد, **حماس الجزائر (تاريخ مبادئ,مواقف)**, الجزائر : دار الرسالة , 1995.
- الصيداوي رياض, **الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر**. في :(سليمان الرياشي (وآخرون),الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية , بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية,1999).
- أوصديق فوزي بن الهاشمي, **محطات في تاريخ الحركة الإسلامية بالجزائر 1962– 1988**. الجزائر: دار الانتفاضة للنشر و التوزيع.ط.1992.
- بهلول محمد بلقاسم , **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية** . الجزائر: مطبعة حلب,1993.
- بوالشعير سعيد , **النظام السياسي الجزائري** ، الجزائر :دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ,ط2, 1993.
- بوضياف محمد, **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر**. دار المجدد, للنشر والتوزيع ,2010.
- بغداد محمد, **من الفتنة إلى المصالحة :أزمة الحركة الإسلامية في الجزائر** . الجزائر: دار الحكمة , (د.ت).
- هانتجتون صامويل,**الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين** .(ترجمة عبد الوهاب علوب) ,القاهرة: دار سعاد الصباح, 1993.
- حيدوسي غازي , **الجزائر التحرير الناقص**. (ترجمة : خليل أحمد خليل) , لبنان :دار طليعة للطباعة و للنشر ط1 ,1997.

- مهري عبد الحميد ، **الأزمة الجزائرية الواقع و الأفاق**. في : (سليمان الرياشي و آخرون ، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية , بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية , 1999)
- محمد عباس, **الاندماجيون الجدد**. الجزائر : مطبعة دحلب ,1993.
- ناجي عبد النور ، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي (دراسة تطبيقية في الجزائر)**. القاهرة :دار الكتاب الحديث ، 2010.
- سعد الله أبو القاسم, **الحركة الوطنية الجزائرية :1930.1900**.الجزء الثاني,الجزائر :الشركة الوطنية للنشر والتوزيع,ط3, 1983.
- عبد الحليم كامل نبيلة, **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**. القاهرة: دار الفكر العربي ,ط2 ,1982
- عبشة المبروك , **الحركات الإسلامية في الجزائر بين 1931–1991** , الشروق للإعلام و النشر ط1 , 2012.
- فيلالي صلاح, **إيديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية**.في: (سليمان الرياشي (و آخرون),الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. بيروت.مركز الدراسات الوحدة العربية,ط2, 1999.
- صبري عبد الله إسماعيل, **الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية و فيما بينها** ,في:(سعد الدين إبراهيم (و آخرون) أزمة الديمقراطية في الوطن العربي , بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية , ط2 , 1987.
- صدوق عمر , **آراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة** . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية,1995.
- قيرة إسماعيل (وآخرون)، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** . بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، ط1 ،2002.
- رخيلة عامر. **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1980.1962**. الجزائر . ديوان المطبوعات الجامعية ,1993.
- شارل أندري جوليان , **إفريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية و السيادة الفرنسية**(ترجمة : المنجي سليم و آخرون),تونس: الدار التونسية للنشر الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع,1976.
- شريط الأمين, **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919–1962**, الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية1998.
- ياسين ربوح, **الأحزاب السياسية في الجزائر** . الجزائر: دار بلقيس للنشر, 2010.

ب – باللغة الأجنبية

- Blin Louis (et autre). **Algérie** : **200 hommes de pourvoir**. Paris : Edition Indigo Publication , 1992 .
- Mahsas Ahmed, **le Movement Revolutionaries en Algérie; de la premere Gerre Mondiale a 1954**. Alger; Edition Barkat, 1990.

- Redjala Ramadane. **L'opposition en Algérie depuis 1962** : **Le PRS** , **Le CNDR**, **Le FFS** , Alger : Fidition Rahma 1991.

ثانيا- الدوريات:

أ – المقالات

- بوضياف عمار ، " **خطاب 15 أفريل إعلان مبادرة الإصلاحات السياسية** ". مجلة الفكر البرلماني، الجزائر ، العدد28، نوفمبر,2011.
- بلعور مصطفى," **حزب جبهة التحرير الوطني و مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر**". مجلة الباحث, العدد05 كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية , جامعة قاصدي مرباح ورقلة,2006.
- زياني صالح ، " **الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية**". دفاتر السياسة و القانون، عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي حول "الأنماط الإنتخابية في ظل التحول الديمقراطي"، جامعة ورقلة، نوفمبر 2010.
- سويقات أحمد , "**التجربة الحزبية في الجزائر 1962–2004** ". مجلة الباحث, العدد04, كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة,2006.
- شكري عز الدين, " **الجزائر: عملية التحول تتعدد الأحزاب**".المجلة السياسية الدولية, القاهرة: مركز الأهرام للدراسات, العدد98, اكتوبر1989.
- مرقومة منصور, "**المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر, بين الواقع والنظرية**". دفاتر السياسة و القانون، عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي " الأنماط الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي" ، ورقلة 403 نوفمبر 2010.
- عبد العالي عبد القادر ، **الإصلاحات السياسية و نتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر**. قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، ماي 2012.
- قوي بوحنية " **ديناميك الحراك الحزبي في الدول المغاربية – دراسة في عجز أداء الأحزاب بالجزائر–**". دفاتر السياسة و القانون، عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي " الأنماط الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي" ، ورقلة403 نوفمبر 2010.

ب – الجرائد

- بوخمخم عبد النور ، " **تحضيرات المؤتمرات على وقع الاحتجاجات و العنف في الولايات**" . الخبر اليومي ، العدد 5921 28 فيفري 2004.
- لحياني عثمان ، " **الأحزاب تنهى عن منكر و تأتي مثله**". الخبر اليومي، العدد 5784، 11 أكتوبر 2009.
- (ـــــ , ـــــ), " **بوتفليقة يطالب بتشبيب الحزب و بلخادم يعلن نهاية أزمة الأفلان** ". الخبر اليومي ، العدد 5941 20 مارس 2010.

- شراق محمد ، " **هاجس التصحيحيات يؤرق أحزاب المعارضة**" .الخبر اليومي ، الجزائر ، العدد5893 ، 31 جانفي 2010.

ثالثا- الوثائق الرسمية:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. القانون رقم 79/71 المؤرخ في 3 ديسمبر 1971. خاص بتنظيم الجمعيات (الجريدة الرسمية رقم 151. الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1971).
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , مرسوم الرئاسي رقم89-18 المؤرخ في 22 رجب 1409 الموافق 28فبراير1989 يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير 1989 في الجريدة الرسمية , (الجريدة الرسمية رقم 269 بتاريخ 1 مارس 1989) .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , القانون رقم89-11, المؤرخ في 05جويلية1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي (الجريدة الرسمية, رقم 27بتاريخ 5جويلية1989).
- بيان الإصلاحات السياسية الصادر عن رئاسة الجمهورية 24 أكتوبر 1988 و المنشور في الصحافة الوطنية يوم 25 أكتوبر 1988.

رابعا- الدراسات غير المنشورة:

- أبو القرايا بشير سعيد محمد," **الدور السياسي للمسجد**".(رسالة ماجستير , كلية الاقتصاد و العلوم السياسية , جامعة القاهرة 1994) .
- بوعافية محمد الصالح ," **التبعية و انعكاساتها على التحولات الاقتصادية و السياسية بالجزائر 1979-1992**" .(رسالة ماجستير,فرع تنظيم سياسي و إدا ري, معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية , جامعة الجزائر 2002.) .
- بلحربي نوال," **أزمة الشرعية في الجزائر(1962-2007)**" . (رسالة ماجستير,فرع تنظيم السياسي و الإدارية,قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية, كلية العلوم السياسية و الإعلام, جامعة الجزائر(2006-2007)
- بلعور مصطفى , "**التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية – دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988– 2008)–**". (أطروحة دكتوراه ,فرع تنظيم سياسي و إداري, كلية العلوم السياسية و الإعلام , جامعة الجزائر , 2009-2010).

- بنيني أحمد, **الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر**, (أطروحة دكتوراه , كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة الحاج لخضر باتنة , 2005-2006).
- بن عميرة جمال الدين, **"إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة"** (رسالة ماجستير, فرع التنظيمات السياسية و الإدارية , قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية,كلية العلوم السياسية و الإعلام,جامعة يوسف بن خذة الجزائر,2005-2006).
- طاشمة أبو مدين , " مسألة التنمية السياسية و المسالة الديمقراطية في الجزائر1988-1992" , (رسالة ماجستير ,فرع تنظيم السياسي والإداري, كلية العلوم السياسية و الإعلام, جامعة الجزائر ,2000-2001).
- لرقم رشيد ،" **النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر** ". (رسالة ماجستير، فرع القانون العام , كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2005- 2006).
- قوقة وداد , " الشرعية و المشروعية في مؤسسات المرحلة الانتقالية في ظل التجربة التعددية الجزائرية". (رسالة ماجستير , فرع المؤسسات السياسية و الإدارية,كلية الحقوق, جامعة منتوري قسنطينة , 2008-2009).
- شليغم غنية, **"التعددية الحزبية في المغرب العربي دراسة مقارنة (تونس _ الجزائر _المغرب)"**. (مذكرة ماجستير,فرع تنظيم السياسي والإداري, معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية ,فرع التنظيم السياسي والإداري, جامعة الجزائر 1999).
- توازي خالد , **" الظاهرة الحزبية في الجزائر"**.(رسالة ماجستير,فرع تنظيمات سياسية وإدارية, قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام . جامعة يوسف بن خدة .الجزائر ,2005-2006).

خامسا- الوثائق الإلكترونية

- الموسوعة الحرة ويكيبيديا, على الرابط : www .wikipedia.com
- برادة يونس, **الفعل الحزبي و سؤال الديمقراطية في المغرب** . الحوار المتمدن ، العدد 1594 ، 2006/06/27.على الرابط : www .alhewar.Org
- موقع حركة مجتمع السلم على الرابط: www. Hms algeria.net
- مقري عبد الرزاق , **التحول الديمقراطي في الجزائر (رؤية ميدانية)** .على الربط: www.hms.net.
- ثنيو نور الدين ، **الأحزاب السياسية في الجزائر و التجربة الديمقراطية**, على الربط : 15-08-2003. www.Ajazera.net
- خيضر ظاهر, د**عوة إلى تصحيح المفاهيم , المناضل الحزبي ليس مناضل وطني**, على الربط : .www- 2012/10/01sotalivaq.com

الفهرس

الفهرس

العنوان الصفحة

الإهداء

كلمة شكر

مقدمة ..... (أ-هـ)

الفصل تمهيدي: الاطار المفاهيمي للفعل الحزبي والنضال الديمقراطي 06

أولا- مفهوم الفعل الحزبي 07

ثانيا- مفهوم النضال الديمقراطي 08

الفصل الأول: نشأة وتطور الظاهرة الحزبية في الجزائر 10

تمهيد : 10

المبحث الأول: الظاهرة الحزبية أثناء الفترة الاستعمارية 11

المبحث الثاني: الظاهرة الحزبية وتطورها أثناء الاستقلال 18

خلاصة الفصل 26

الفصل الثاني: الفعل الحزبي أثناء الانفتاح الديمقراطي في الجزائر 28

تمهيد : 28

المبحث الأول: التجربة الديمقراطية وانعكاساتها على الحياة الحزبية 29

المبحث الثاني: أثر الممارسة الحزبية على النضال الديمقراطي 46

المطلب الأول: العوائق القانونية والسياسية 46

أولا- قانون الأحزاب السياسية 46

ثانيا- الأزمات الحزبية 48

المطلب الثاني: العوائق الاجتماعية و الاقتصادية 51

المطلب الثالث: العوائق الثقافية 55

خلاصة الفصل الثاني 59

الخاتمة 60

ملخص الدراسة باللغة العربية 63

ملخص الدراسة باللغة الأجنبية 64

قائمة المراجع 66

الفهرس 72